أنا، كما ترَيــن، الإدارة المحليّة، شركة الكهــرباء، مؤسـسة المياه، وأكثر من ذلك بكثــير...

لجان المباني كمساحات للتنظيم الاجتماعي في بيروت

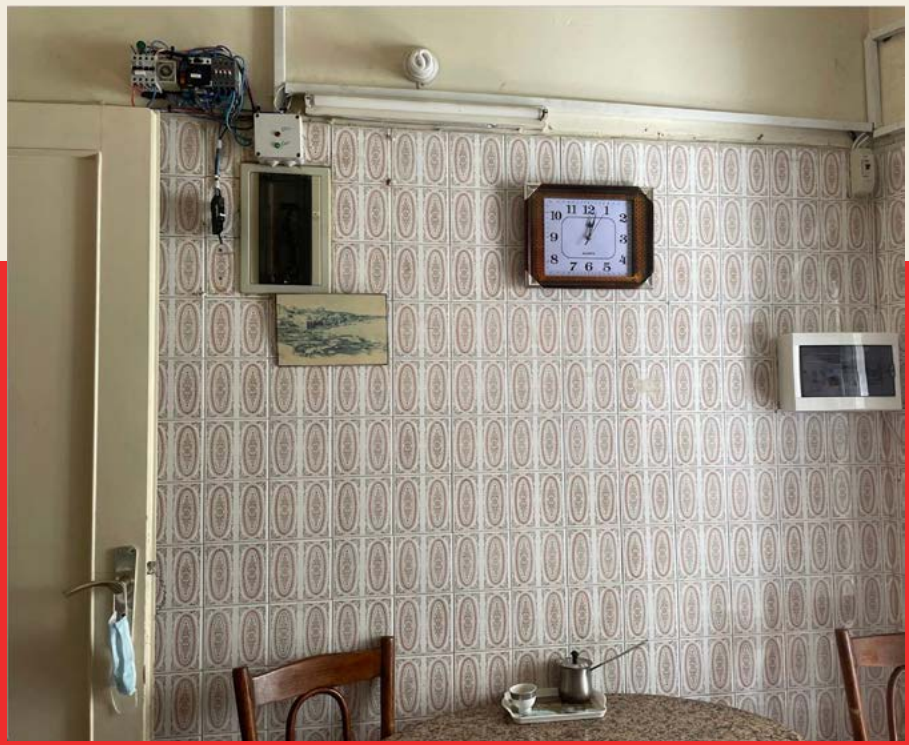

مجموعة إيبلا البحثيّة

شباط / فبراير 2024

مجموعة إيبلا البحثية

ROSA LUXEMBURG STIFTUNG BEIRUT OFFICE
مؤسسة روزا لوكسمبورغ مكتب بيروت

المؤلّفون/ات
هـذا التقريـر هـو مـن كتابـة: زينـة عـبلا؛ دانـا أبـي غانـم؛ ومزنـة المصـري. وهـو نتـاج بحـث أجرينـه مـع الباحثيـن والباحثـات: عمـرو دقمـاق؛ فاطمـة فـؤاد السـمان؛ فـراس الدبـاغ؛ كريـم الخنسـا؛ مصطفـى سـويد؛ مُنيـة شـميطلي؛ رنـد برجـاوي؛ ووطفـة نجـدي.

الترجمة إلى اللغة العربية
فراس الدباغ

التصميم
جوان باز (cardamonhouse.com)

كلمة شُكر
نتوجّـه بالشـكر أولاً إلى سـكان المبانـي، وأعضـاء اللّجـان فيهـا، والجيـران، الذيـن سـمحوا لنـا بالدخـول إلى المسـاحات الخاصّـة لمبانيهـم وتشـاركوا معنـا أفكارهـم والتحديـات التـي تواجههـم. ونأمـل أن توفّـر هـذه النتائـج بعـض الأفـكار والمعلومـات المفيـدة لهـم. كمـا نشـكر علمـاء الأنثروبولوجيـا الدكتـورة ريـم سـعد والدكتـور دافـي بيريـرا على تعليقاتهـم على المسـودّة الأوليـة لخطـة البحـث، والدكتـورة سـمر كنفانـي على مشـاركتها وتعليقاتهـا القيّمـة فـي الاجتمـاع الأول للباحثيـن. ونشـكر أيضـاً ديانـا ريشـاني التـي شـاركت فـي جـزء كبيـر من عمليـة البحث وسـاهمت بأفـكار مهمّـة فيـه.
لـم يكـن هـذا العمـل ليـرى الضـوء ويأخـذ شـكلهُ النهائـي، لـولا التعليقـات المشـجّعة والبنّـاءة مـن الزمـيلات والـزملاء ومـن بينهـم الأسـتاذة منـى فـواز والأسـتاذة منـى حـرب، والسـيدة سـارين كاراجيرجيـان، والسـيد مـارك أيـوب، والسـيدة عبيـر سقسـوق والسـيدة تـالا علاء الديـن، الذيـن شـاركوا فـي ورشـة عمـل لتَشـارُك النتائـج الأوليـة للبحـث. كمـا نشـكر الأسـتاذة منـى فـواز والسـيدة عبيـر زعتـري مـن «مختبـر المـدن بيـروت» فـي الجامعـة الأميركيـة فـي بيـروت، اللتيـن أتاحتـا مسـاحة فـي بحثهمـا للأسـئلة التـي تثـري نتائجنـا.
ونـودّ أن نشـكر أيضـاً كُل مـن «منشـن» ومركـز الدراسـات اللبنانيـة على اسـتضافة اجتماعـات الباحثيـن والباحثـات، ونشـكر أيضـاً أحمـد ودايفـد على دعمهمـا المسـتمرّ لمجموعة إيـبلا البحثية.
أخيـراً، نحـن ممتنـون للتمويـل الـذي قدّمـه المكتـب الإقليمـي لمؤسسـة «روزا لوكسـمبورغ» فـي بيـروت والـذي جعـل هـذا البحـث ممكنـاً، كمـا نقـدّم امتناننـا بشـكل خـاص لوسـام شـعيب على مناصرتـه لمجموعـة إيـبلا، وحماسـه لهـذا العمـل ودعمـه الدائـم.

تنويه
يَعـرض هـذا التقريـر نتائـج البحـث الـذي أجرتـه مجموعـة إيـبلا البحثيّـة. إنّـهُ يمثـل آراء المؤلفيـن، كمـا إنّـهُ نتـاج بحـث محتـرِف. وبالتالـي، إنَّ محتـوى هـذا التقريـر أو أي مـن خطـأ يَـردُ فيـه يقـع على عاتـق المؤلّفيـن، ولا يعكـس مواقـف أو آراء مؤسسـة «روزا لوكسـمبورغ»، ولا الموقـف الرسـمي لأي مـن العامليـن معهـا.

المحتوى

أولاً. مقدّمة 4

أولاً. أ. الحياة الحضرية والبناء كوحدة أساسية للتحليل

أولاً. ب. بروز واستمرار أزمة الكهرباء في لبنان

ثانياً. المنهجيّة 10

ثانياً. أ. البحث الإثنوغرافي التعاوني

ثانياً. ب. القيود والعقبات

ثالثاً. مراجعة مختصرة للأدبيّات المُتعلقة بِلجان المباني 13

رابعاً. النتائج: لجان المباني كمدخل للحياة الجماعية؟ 16

رابعاً. أ. اشتداد تأثير أزمة الكهرباء

رابعاً. ب. عبء إداري: مولّد المبنى أو إشتراك مع مقدّم خدمة المولد الخاص؟

رابعاً. ج. الطاقة للخدمات والمرافق المشتركة

رابعاً. د. الأقسام المُشتركة: مُلكيّة جماعيّة غير مُستخدمة جماعيّاً

رابعاً. هـ. لجان البنايات: العضويّة، الاختيار، والدوافع

رابعاً. و. التفاوض على الإنصاف والعدالة وسط الحاجات المُتضاربة

رابعاً. ز. بين الحلول الفرديّة والتعاونيّة

رابعاً. ح. الانفعالات، والتطلّعات، والدولة

خامساً. التوصيات 39

خامساً. أ. السُلطات المحليّة والبلديّات

خامساً. ب. السكّان ولجان المباني

خامساً. ج. المُجتمع المدني

سادساً. مواضيع لأبحاث مستقبلية 43

أولاً. مقدّمة

إنَّ العيش في لبنان في السنوات (أو العقود) القليلة الماضية، هو بمثابة السَّير في دربٍ شائك ومعقَّد، صراعٌ متواصلٌ للتكيّف مع التحدّيات المُتغيّرة والصُّعوبات المتزايدة، بدءاً من انقطاع التيار الكهربائي ونقص المياه الذي يؤثر على الحياة اليوميّة، إلى عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي، الذي يمثّل تهديداً مُستمراً للرفاهية التي لطالما اشتاق إليها السكان في هذا البلد الصغير. ومنذ نهاية الحرب الأهلية اللبنانية (١٩٧٥-١٩٩١)، تبنّى السكّان في لبنان استراتيجيات تكيُّف مُتعدّدة، ووجدوا حلولاً مختلفة للتعامل مع الأزمات التي تتكشَّف. فغالباً، تجاوزت هذه الاستراتيجيات المنزل والأسرة الصغيرة، لتشمل مجتمعات أوسع في البلدات والقرى الصغيرة. بالإضافة إلى أنَّ التنظيم الذاتي الذي يَحصل على مستوى المبنى هو مساحة وديناميكية تستحق الانتباه، خصوصاً في المُدن والمناطق الحضرية الكبرى، حيث يكون السَّكن بشكلٍ رئيسي عبارة عن شقق في مبانٍ من عدّة طبقات.

هذا البحث هو المرحلة الأولى من دراسة اجتماعية إثنوغرافية تشاركية طويلة الأمد، تهدف إلى توثيق وتحليل الحياة اليوميّة المأزومة لسكانٍ مدينة بيروت؛ كيف يتفاوضون فردياً وجماعياً؛ والطرُق التي يتفاوضون بها بشكل فردي وجماعي، ويديرون ويقاومون تحديات انهيار المدينة والحياة فيها. يتّخذ هذا البحث من المبنى وحدة رئيسية للتحليل، وفي ظلّ أزمة الكهرباء الأخيرة (والمستمرّة)، يُركّز أيضاً على استجابات المدينة على مستوى المبنى والتنظيم حوله. إذاً، يهدف البحث إلى:

1. توثيق التجربة المُعاشة للأزمة حول نسيج الحياة اليومية لسكان بيروت، وحصولهم على الحقوق والخدمات الأساسية.

2. التقاط وتجميع استراتيجيات العَيش والتكيُّف والمقاومة المختلفة التي يستخدمها السكان - فردياً وجماعياً، وتحديداً البحث عن الاستراتيجيات والتعاون الذي ينبثق من تصدّعات تلك الصعوبات اليومية.

3. استكشاف التنظيم الاجتماعي في المبنى، لفهم أشكالاً أخرى من التنظيمات الأوسع نطاقاً.

أولاً. أ. الحياة الحضرية والبناء كوحدة أساسيـة للتحلـيل

يَعـود تركيزنـا على بيـروت والحيـاة الحضريـة فـي الـبلاد إلى أنَّ نحـو ٨٩٪ مـن سـكان لبنـان يعيشـون فـي المُـدن، ومعظمهـم فـي تجمّعـات كثيفـة فـي بيـروت (العاصمـة) وطرابلـس[1] (شـمالاً). ورغـم أنَّ هـذا الاتجـاه قـد ينعكـس فـي ضـوء الأزمـة الاقتصاديـة والتغيُّـرات فـي أنمـاط العمـل بسـبب جائحـة كوفيـد-١٩[2]، إلا أنَّ إجمالـي عـدد السـكان لا يـزال، على الأغلـب، مـن سـكان المناطـق الحضريّـة الذيـن يقيمـون فـي مبـانٍ سـكنية، أو مبـانٍ متعـدّدة الطبقـات[3]. ويُقـدَّر عـدد المبانـي فـي بيـروت بنحـو ١٨ ألـف مبنـى، وهـي عبـارة عـن مبـانٍ سـكنية عموديّـة، يتألّـف معظمهـا مـن أكثـر مـن ٦ طبقـات. ومـن هـذا المُنطلـق، فـإنَّ المبنـى هـو الوحـدة الأساسيّة التـي ينظّـم سـكان بيـروت وضواحيهـا شـؤونهم بشـكل جماعـي مـن خلالـه. وهـو بالمعنـى الحرفـي والمجـازي، المسـاحة (مسـاحة عموديـة) بيـن الخـاص (منازلنـا، ومسـاحاتنا الشـخصية) والعـام (الشـارع، المحلات التجاريـة، والنفايـات المتراكمـة بجانـب المسـتوعبات). إنـه موقـع التنظيـم الجماعـي الحَميـم والشـخصي، الـذي يحـدّد مـا تشـكّله المسـاحات المشـتركة وكيـف نختـار التعامـل معهـا كسـكان فـي المدينـة. بالإضافـة إلى ذلـك، تُعتبَـر المبانـي أيضـاً المركـز الـذي يجتمـع حولـه العديـد مـن أصحـاب المصلحـة والمعنيّيـن بشـؤونها. ففـي العـادة، يوجـد فـي معظـم المبانـي فـي بيـروت لجـان بنـاء رسـمية أو غيـر رسـمية تتكـوّن مـن مجموعـة مـن السـكّان الذيـن يتّخـذون قـرارات بشـؤون المبنـى، كالصيانـة، والتصليحات، واسـتعمال الطاقـة، والصـرف الصحّـي، والنظافـة، والسلامـة والأمـن، وإدارة «الناطـور» (الحـارس أو البـوّاب)، وغيرهـا مـن الأمـور. ومـع أنَّ معظـم المبانـي فـي بيـروت مُثقلـة بالتاريـخ، كالاحتمـاء فـي الملجـأ مـع الجيـران فـي الحـرب، والانتهـاكات المختلفـة للمسـاحة المشـتركة، لكنّهـا أيضـاً موقـع لعلاقـات طويلـة الأمـد.

ويَعتبِر هذا البحث المبنى واللجنة التي تُنظّم شؤونه - رسمية مسجلة كانت أم غير رسمية - مساحةً تختزل التحديات اليومية للعيش في بيروت في وقتنا الحالي، وأيضاً مساحة لمشاهدة الطرُق العديدة التي يلتقي بها الناس معاً ويتضامنون ويبتكرون حلولاً لمواجهة الأزمات. نظرياً، نَعتبر عملية البحث عن حلول تعاونية لتحدّيات الحياة اليومية التي تواجهها المدينة، شكل من أشكال المُقاومة للتصوُّر النيوليبرالي للسكن في بيروت، وللهشاشة التي يفرضها النظام الفاسد.

1. Aaron O'Neill, "Lebanon - Urbanization 2012-2022," Statista, 2023, https://www.statista.com/statistics/455864/urbanization-in-lebanon/.

2. Amer Shikhani, "From Cities to Villages: Reverse Migration on the Rise in Lebanon - Beirut Today," Beirut Today (blog), September 22, 2021, https://beirut-today.com/2021/09/22/from-cities-to-villages-reverse-migration-on-the-rise-in-lebanon/.

3. Alaa Krayem et al., "Machine Learning for Buildings' Characterization and Power-Law Recovery of Urban Metrics," ed. Celine Rozenblat, PLOS ONE 16, no. 1 (January 28, 2021): e0246096, https://doi.org/10.1371/journal.pone.0246096.

أولاً. ب. بروز واستمرار أزمة الكهرباء في لبنـــان

تجاوز تأثير الأزمة الاقتصادية في لبنان (٢٠١٩ حتى كتابة هذه السطور) على حياة الناس اليومية أسوأ التوقعات. إذ غرقت البلاد حرفياً في العتمة الشاملة لأنَّ الحكومة لم تتمكّن من تمويل شراء مادّة الفيول اللازمة للاستمرار في تشغيل معامل إنتاج الطاقة. أعقب ذلك أزمة كهرباء، حيث كانت المنازل تحصُل على ساعة واحدة - إن حصلت عليها مطلقاً - من الكهرباء التي توفرها «مؤسّسة كهرباء لبنان»، وهي المؤسسة العامّة الوطنيّة (مرفق عام). وتَفاقَمَ الوضع بسبب انهيار سعر صرف العُملة الوطنيّة مقابل الدولار الأميركي والأزمة الاقتصادية التي أدّت إلى نقصٍ حادّ في إمداد الوقود، بما في ذلك مادّة المازوت (الديزل).

ومع ذلك، لا يمكن الحديث عن أزمة الكهرباء التي بلغت ذروتها عام ٢٠٢١ في لبنان كحدثٍ منفصِل. فالبلد كان دائماً يعيش أزمة كهرباء طويلة الأمد. وهُنا ننظر إلى الفترة الزمنيّة منذ العام ٢٠١٩، ليس باعتبارها لحظة استثنائية أو «مجرد انقطاع موقّت»[4] ولكن باعتبارها «اشتداد لأزمة نظام طويلة الأمد»[5]. فمنذ الحرب الأهليّة، تَعلَّم الناس في لبنان التّعايش مع نقص الكهرباء، وإيجاد طُرُق لا تُحصى للتعامل مع انقطاع التيار الكهربائي المُقرَّر والاستعداد للانقطاع المُفاجئ، سواء كان ذلك نتيجة مشاكل تقنيّة أو صراعات من أي نوع كانت.

وخلال الحرب، اعتمد الناس حلولاً مُختلفة مثل المولّدات الصغيرة التي تعمل بالمشتقات النفطية كالبنزين والمازوت أو بطاريات السيارات للإضاءة أثناء انقطاع التيار على نطاق واسع. ومنذ نهاية الحرب، أصبح هناك وضع طبيعي جديد، فانقطاع التيار الكهربائي أصبح سِمَة نموذجيّة للحياة اليوميّة، ما أدّى إلى حلولٍ واستراتيجيات تُعزّز الوضع القائم وأصبحت راسخة في نسيج البيئة المبنيّة في لبنان. فعمدَت المباني والمجمّعات السكنيّة الجديدة والقائمة إلى تركيب مولدات مازوت كبيرة، توفّر الكهرباء بشكل مستمرّ للّذين يستطيعون تحمل تكاليفها، فخلقت بالتالي انقسامات اقتصادية في المُدُن وبين الأحياء والمباني[6]. كما تطوّرت زيادة الإمداد بالطاقة باستخدام مولدات المازوت إلى نظام غير رسمي لتوفير الطاقة للسكّان، حيث يستخدم مزوِّد غير رسمي مولداً كهربائياً كبيراً يعمل بالمازوت، لبَيع خدمات الاشتراك الشهري للمنازل[7]. وتأتي هذه الحلول مع تداعيات على المساواة في الحصول على الخدمات الأساسيّة تبعاً للمكان الذي يعيش فيه الفرد في البلد[8].

4. Thomas Gammeltoft-Hansen et al., "Crisis: Critical and Interdisciplinary Perspectives," Global Discourse 12, no. 3-4 (September 2022): 457, https://doi.org/10.1332/204378921X16391801343500.

5. Henrik Vigh, "Slow Crisis in Bissau and Beyond," Global Discourse 12, no. 3-4 (September 2022): 522-36, https://doi.org/10.1332/204378921X16348942683000.

6. Eric Verdeil, "Water and electricity networks between stress and reform: from post-civil war reconstruction to the new Lebanese wars", in The Politics and Planning of Destruction and Re- construction in Lebanon Conference Proceedings, June 2009. Oxford, United Kingdom.

7. Dana Abi Ghanem, "Energy, the City and Everyday Life: Living with Power Outages in Post-War Lebanon," Energy Research & Social Science 36 (2018): 36-43, https://doi.org/10.1016/j.erss.2017.11.012.

8. Verdeil (n 6).

فازدهـر مقدمـو خدمـات الاشـتراك بالمولّـد فـي جميـع أنحـاء الـبلاد على مـرّ السـنين، ممـا دفـع وزارة الطاقـة أخيـراً، ومنـذُ بضعـة سـنوات فقـط، إلى تنظيـم سـعر «الأمبيـر» الواحـد، والـذي فرضته البلديـات[9]، كمـا وفرضـت، مـع وزارة الاقتصـاد، تركيـب عـدّادات للعملاء/السـكّان، وقـد اضفـى هذيـن الإجراءَيـن شـرعيّة إلى حـدٍّ كبيـر على هـذا القطـاع غيـر الرسـمي.

إنَّ البنيــة التحتيّــة الهجينــة وغيــر المتجانســة[10] للكهربـاء هـي أفضـل وصـف لشـبكة الكهربـاء فـي جميـع أنحـاء الـبلاد. فبينمـا كانـت الشـبكة غيـر الرسـمية، قبـل عـام ٢٠١٩، توفّـر مـا لا يقـل عـن ٣ سـاعات يوميـاً فـي العاصمـة بيـروت وترتفـع إلى ٦ أو ٩ سـاعات خارجهـا، وصـل لبنـان إلى انقطـاع كامـل للكهربـاء بحلـول عـام ٢٠٢١. وأدّى ذلـك إلى قيـام مولّـدات المـازوت بتوفيـر مـا لا يقـلّ عـن ١٢ سـاعة يوميـاً للمنـازل والشـركات، مـع تشـغيل بعضهـا على مـدار السّـاعة. كمـا وضعـت هـذه البنيـة التحتيـة لبنـان بيـن أعلى المعـدّلات فـي منطقـة الشـرق الأوسـط وشـمال أفريقيـا مـن حيـث معـدّلات الوفيـات والكلفـة الاقتصاديـة الناجمـة عـن تلـوّث الهـواء[11]. ورغـم عـدم وجـود دراسـات علميّـة حديثـة حتـى الآن، يتوقـع الخبـراء حـدوث تدهـور كبيـر فـي الصحّـة بسـبب الاعتمـاد المتزايـد على إنتـاج الكهربـاء مـن مولّـدات المـازوت. بالإضافـة إلى ذلـك، فـإنَّ إدارة مصـادر الطاقــة المختلفــة، أو بالأحــرى، التوفيــق بينهــا لتوفيـر الاحتياجـات اليوميـة لسـكان المـدُن، يتـم الآن إلى حـدّ كبيـر مـن قبـل السـكان وممثليهـم فـي لجـان البنـاء.

9. Pauline Gabillet, "Le commerce des abonnements aux générateurs électriques au Liban", Géocarrefour 85, no.2 (2010): 153–163, https://doi.org/10.4000/geocarrefour.7861.
10. Mary Lawhon et al., "Thinking through Heterogeneous Infrastructure Configurations," Urban Studies 55, no. 4 (March 1, 2018): 720–32, https://doi.org/10.1177/0042098017720149.
11. https://www.greenpeace.org/mena/en/

نبذة عن الأبنيـة التي شملـها البحـــث

1. الكهرباء

- عدد ســاعات الـــتغذية الكـــهربائية
- مصدر التغذية:من مـــولد المبـنى أو من اشـتراك مع مولد خلـــص (مزوّد خدمة)
- التسعـــيرة: ثابتة/مقطـوعة وفـــق عدد الأمبـــرات أو متغـــيّرة وفق الاستهلاك بالاعتمـــــاد على عـــدّاد

2. لجنة المبنى

- الوضع القانوني: مســجّلة في الدوائر الرسمـية أو غير مســجّلة (غير رسميّة)
- عدد أعضاء اللجنة وتوزّعهم الجندري

الباحث/ة المُشارك/ة

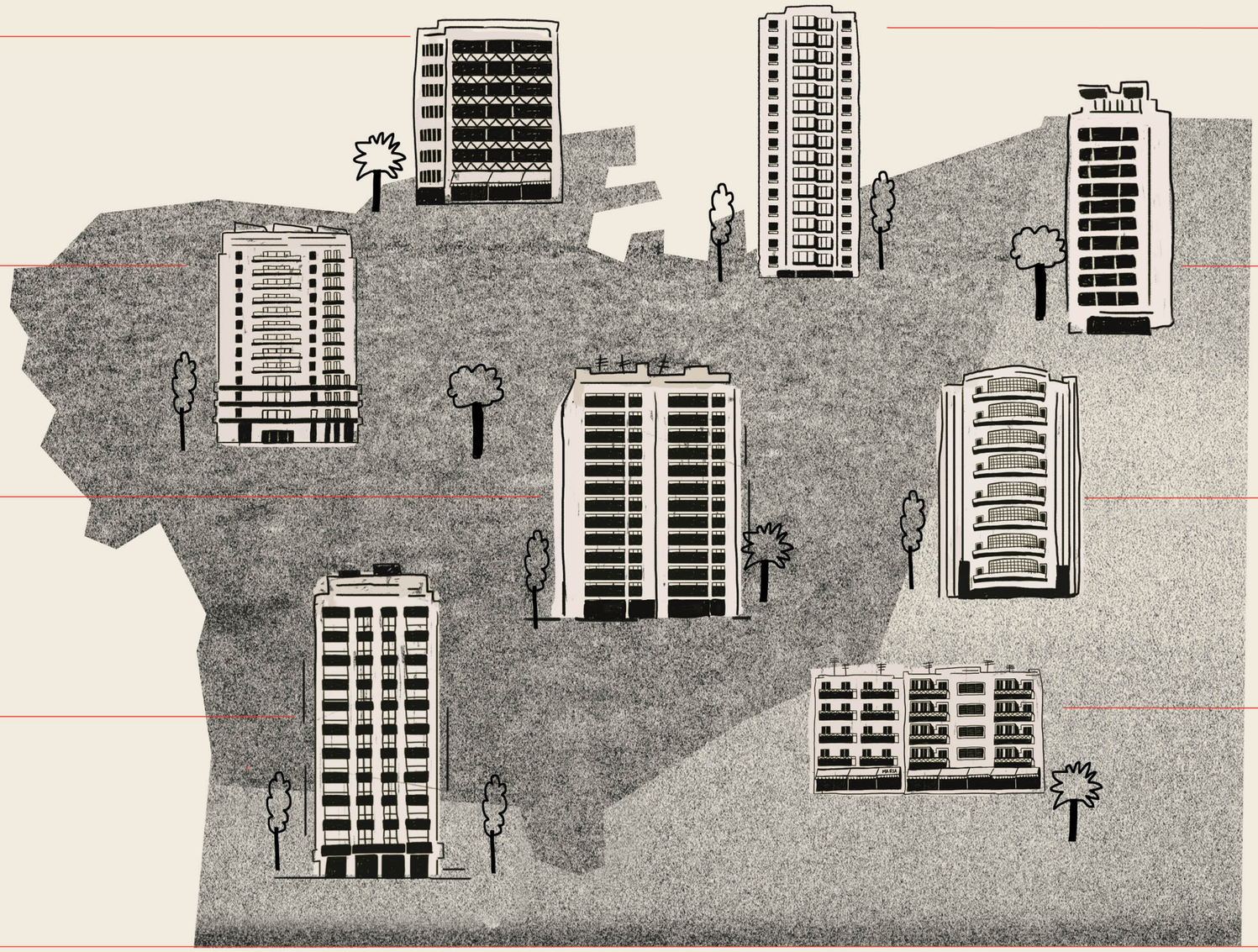

1. القنطاري / 1960

1.
- مقطوع
- اشتراك
- 19/24

2.
- غير مسجلة
- ١ امرأة و٢ رجال

ريما

2. الصنائع / 2011

1.
- عداد
- ملك المبنى
- 18/24

2.
- مسجلة
- ٩ رجال

ياسمين

3. مار الياس / 2008

1.
- مقطوع
- ملك المبنى
- 14/24

2.
- مسجلة
- ٤ رجال و١ امرأة

عماد

4. حارة حريك / 2011

1.
- عداد
- اشتراك
- 24/24

2.
- مسجلة
- ١ امرأة و٢ رجال

فريد

5. البطركية / 2010

1.
- مقطوع
- ملك المبنى
- 15/24

2.
- مسجلة
- ٢ نساء و ١ رجل

فاديا

6. انطلياس / 2019

1.
- عداد
- اشتراك
- 24/24

2.
- غير مسجلة
- ١ امرأة و٢ رجال

سامي

7. بدارو / 1960

1.
- مقطوع
- اشتراك
- N/A

2.
- لا لجنة

رامي

8. فرن الشباك / 1950

1.
- عداد
- اشتراك
- 24/24

2.
- لا لجنة

ميساء

ثانياً. المنهجيّة

> «اعتقدتُ أننا إذا كنا نحاول فهم الحياة اليومية في لبنان، فلن نتمكن من القيام بذلك بدون فهم إحدى أكثر المناطق اكتظاظاً بالسكّان في بيروت - «الضاحية»[ضاحية بيروت الجنوبية]. أردتُ ببساطة أن يصل صوت الأشخاص الرائعين الذين يعيشون معي في المبنى، وأردتهم أن يفكروا ويتذمروا ويتحدثوا جنباً إلى جنب مع السكّان في مناطق اخرى من بيروت. [...] أردتُ أن أتحدّث عنهم ليس باعتبارهم «معقلاً معزولاً» لـ«حزب الله»، بل كأعضاء نشطين في بيروت يحاولون أيضاً التغلّب على الظروف الصعبة - أردتهم أن يكونوا، بشكل خاص، جزءاً من هذا البحث.»
>
> فريد، باحث مُشارك

قام ١١ باحثة وباحث (٧ نساء، ٤ رجال) بجمع البيانات لهذا التقرير البحثي بين شهرَي نيسان/أبريل وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣، باستخدام البحث الإثنوغرافي التعاوني والمقابلات شبه المنظّمة في بيروت وضواحيها. بالإضافة إلى ذلك، انضمت باحثة دكتوراه في الأنثروبولوجيا إلى اجتماعاتنا وساهمت في النقاشات، كما شاركت مدوناتها الميدانية (والتي للأسف لم نشملها في هذا التقرير).

كذلك، قدَّم كل باحثة وباحث وجهات نظر وأفكار من الحياة اليومية للمباني التي يقيمون فيها، واجتمعوا بانتظام، وقرأوا الملاحظات الميدانية لبعضهم البعض وقاموا بتحليل النتائج التي توصلوا إليها. والأهم من كل ذلك، تشاركوا الطُرُق العديدة التي ساهمت من خلالها معاناتهم الطويلة مع انقطاع الكهرباء وبحثهم عن حلول الطاقة المختلفة، في تشكيل حياتهم.

ثانياً. أ. البحث الإثنوغرافي التعاوني

يسعى البحث التعاوني إلى تطوير طرُق لإنتاج المعرفة خارج نطاق الأكاديميا الغربية والنيوليبرالية[12] وتحقيق التوازن في ذلك من خلال المناقشة الذاتية المُتبادلة للبحث[13]. ويتم تضمين السرد الإثنوغرافي الفردي جنباً إلى جنب مع الخبرة الجماعية والأفكار المُتعدّدة للباحثين الآخرين والمشاركين في البحث[14].

ومن الناحية العملية، تباينت واجبات الباحثات والباحثين قليلاً. فبينما كتب ٦ منهم ملاحظات ميدانية منتظمة حول المباني التي عاشوا فيها، كتب اثنان آخران دراسات حالة سلّطت الضوء فقط على جانب مُحدّد من حياة المبنى. بالإضافة إلى ذلك، قامت ٣ باحثات أكثر خبرة بدعم العملية من خلال التدريبات والتعليقات على الملاحظات الميدانية من المباني المختارة وغيرها. في البداية، بدأ الجميع بكتابة لمحة عامّة ومعلومات عن المبنى الذي يغطونه في البحث، بما في ذلك الخصائص الماديّة والبُنية التحتية، لمحة عن المقيمين، وعملية إدارة المبنى؛ قبل الانتقال إلى الملاحظات الميدانية وملاحظاتهم كمقيمين عاديين. واستكمِلت الملاحظات الميدانية بما مجموعه ١٨ مقابلة (١١ رجلاً و٧ نساء) مع أعضاء لجان المباني المختلفة التي يغطيها الباحثون المُشاركون.

بعدها، شارك جميع الباحثات والباحثين في دورات توجيهية وتدريبية حول أخلاقيات البحث، والبحث الإثنوغرافي، وتدوين الملاحظات الميدانية وإجراء المقابلات، بالإضافة إلى حضور اجتماعات منتظمة مع جميع الباحثين الآخرين أو مع إحدى الباحثات الأكثر خبرة. كما تمّت مناقشة أخلاقيات البحث بشكل مطوَّل، ليس فقط من حيث التفاصيل المتعلقة بالموافقة المستنيرة المُسبقة وحماية الأشخاص الخاضعين للبحث، ولكن أيضاً من حيث وضع هذا البحث ضمن مسار الإنتاج المعرفي الأوسع في المنطقة وحولها. وشارك جميع الباحثات والباحثين أيضاً في اجتماعَين تحليليَّين سلّطا الضوء على التعلُّم الأولي من البيانات التي تمَّ جمعُها. وإن كان هذا التقرير يعود للباحثات والباحثين المشاركين في تأليفه والواردة أسمائهم/ن في قائمة المؤلفين، استخدمنا أسماء مستعارة للإشارة إلى مساهمتهم داخل النصّ ولم يتم استخدام أسمائِهم الحقيقية، وذلك لحماية خصوصية المشاركين في البحث. وبالمثل، وفي جميع الملاحظات الميدانيّة والمقابلات التي شاركوها، تم إخفاء أسماء الجيران وأعضاء اللّجان للحفاظ على الخصوصية.

بعد وقت قصير من بدء المشروع، كانت هناك حاجة واضحة إلى تضييق نطاق المواضيع التي تغطيها الملاحظات الميدانية، فركّز جميع الباحثات والباحثين ملاحظاتهم ومقابلاتهم على المخاوف المتعلّقة بالطاقة والبنية التحتية. وقد تقرَّر ذلك كاستجابة لأزمة الطاقة المستمرّة في لبنان وللأهمية الواضحة في البيانات الأولية للمخاوف المتعلقة بإدارة الطاقة في المباني.

12. Claudio Moreira and Marcelo Diversi, "The Coin Will Continue to Fly: Dismantling the Myth of the Lone Expert," Cultural Studies ↔ Critical Methodologies 14, no. 4 (August 2014): 298–302, https://doi.org/10.1177/1532708614530300.

13. Kathy-Ann C. Hernandez, Heewon Chang, and Faith W. Ngunjiri, "Collaborative Autoethnography as Multivocal, Relational, and Democratic Research: Opportunities, Challenges, and Aspirations," A/b: Auto/Biography Studies 32, no. 2 (May 4, 2017): 251–54, https://doi.org/10.1080/08989575.2017.1288892.

14. A. Emiko Blalock and Meg Akehi, "Collaborative Autoethnography as a Pathway for Transformative Learning," Journal of Transformative Education 16, no. 2 (April 2018): 89–107, https://doi.org/10.1177/1541344617715711.

ثانياً. ب. القيود والعقبات

نوضح، فيما يلي، القيود الناتجة عن تصميم عملنا ونطاقه ونتائجه، ويؤثر عليها:

إنَّ الترابط بين اختيار الباحثات والباحثين المشاركين والمباني التي قاموا بتغطيتها أثّر على نطاق المباني في هذا البحث. فعند اختيارهم، تم الأخذ بخصائص المبنى (الموقع، العمر، الإدارة والحوكمة، إلخ) بعين الاعتبار إلى جانب مهارات الباحث. ومع ذلك، بما أنَّ تصميم البحث يفترض أننا سنغطي فقط المباني التي يعيش/عاش فيها الباحث، فلم يمكن أن يشمل البحث أنواع عديدة من المباني التي تستحق البحث، بما في ذلك على سبيل المثال الأسَر ذات الدخل المُنخفض، وغير القادرة كليّاً على الوصول إلى خدمات طاقة إضافية أو مبانٍ راقية تديرها شركات خاصة.

المدّة المحدودة للعمل الميداني، والتي تعود في الغالب إلى القيود المالية، والتي حرمتنا من مراقبة تطوّر العلاقات وتطوّر إدارة المباني على مدى فترة طويلة، وأجبرتنا على تضييق نطاق مواضيع البحث. إذ قام هذا البحث بتطبيق المنهجية واختبارها، وهو يُعدّ بمثابة إعداد لدراسة طويلة الأمد بمجرد تأمين مزيدٍ من التمويل.

تغيُّر الظروف المعيشيّة لبعض الباحثين، حيث انتقل ٢ منهم من سكن مُستأجر في المباني التي كانوا يغطونها، ما أدّى في مرحلة ما إلى الحدّ من وصولهم إلى الحياة اليومية لهذه المباني.

ثالثاً. مراجعة مختصرة للأدبيّات المُتعلقة بِلجان المباني

إنَّ نموّ ظاهرة السّكن في شقق أو وحدات سكنيّة على المستوى العالمي كان الدافع الأهم لإجراء مزيدٍ من الأبحاث حول لجان المباني. فزيادة مستويات السكّان والتوسُّع الحضَري وارتفاع أسعار الأراضي يعني أنَّ مزيداً من الناس يعيشون في مبانٍ سكنية كثيفة أو شاهقة أو متعدّدة الطبقات؛ ممّا يُثير أسئلة مختلفة حول سبُل الإقصاء وإحراز التناغم الاجتماعي[15]. وفي ضوء ذلك، تمّ القيام بعدد من الدراسات حول دور السكّان فيما يتعلق بالاستدامة[16]، وقدرتهم على قيادة التنظيم الذاتي في المدُن[17]، وأهميتهم في بناء النزعة الاجتماعيّة[18].

لدى المباني في لبنان، بأغلبيتها، مالكون أو مستأجرون مسؤولون عن شققهم، لكنهم يتقاسمون مسؤولية المساحات المشتركة (الدرَج والواجهات والأسطُح)، وفي تعدُّد المالكين وصانعي القرار ما يشير إلى احتمالية أكبر للتنظيم الذاتي. وفقاً للدراسات، يتماشى هذا التنظيم مع جوانب عديدة من الحياة الحضرية في لبنان، وخصوصاً في المناطق ذات الكثافة السكّانية العالية مثل بيروت وضواحيها. لكن، ورغم ملاحظة ذلك، فإنه لم يتم بحث هذه الظاهرة جيداً أو فهمها بشكل واضح. بالإضافة إلى ذلك، تُعتبر المجمّعات السكنية في لبنان، مناطق تتم فيها الإدارة المشتركة لتقديم خدمات الكهرباء والمياه، وهي خدمات تُعتبر من حيث المبدأ واجباً على الحكومات، مما يثير أسئلة مهمَّة هُنا حول الحياة الحضرية بشكل عام.

15. Edward Blakely and Mary Snyder, Fortress America, 2nd ed. (Washington DC: Brookings Institute, 1999); Llerena Guiu Searle, "Constructing Prestige and Elaborating the 'Professional': Elite Residential Complexes in the National Capital Region, India," Contributions to Indian Sociology 47, no. 2 (June 2013): 271–302, https://doi.org/10.1177/0069966713482998.

16. Erika Altmann, "Apartments, Co-Ownership and Sustainability: Implementation Barriers for Retrofitting the Built Environment," Journal of Environmental Policy & Planning 16, no. 4 (October 2, 2014): 437–57, https://doi.org/10.1080/1523908X.2013.858593.

17. Stefano Cozzolino and Stefano Moroni, "Multiple Agents and Self-Organisation in Complex Cities: The Crucial Role of Several Property," Land Use Policy 103 (April 2021): 105297, https://doi.org/10.1016/j.landusepol.2021.105297.

18. Mateusz Laszczkowski, "Scraps, Neighbors, and Committees: Material Things, Place-Making, and the State in an Astana Apartment Block," City & Society 27, no. 2 (2015): 36–159, https://doi.org/10.1111/ciso.12057.

وبالنظر إلى أبعاد التنظيم الذاتي في مدُن دول الجنوب، تشمُل الأمثلة جمعيات الأحياء في الهند[19] و«لجان السكّان» في الصين، والتي أنشأها الحزب الشيوعي في الخمسينيات كوحدة لبناء المُجتمع الحضري وتماسكه[20]. وقد ركّزت الأبحاث حول هذه العناصر على قيمتها كسبل لتفعيل تنظيم ذاتي ديمقراطي[21]. وتكشف دراسات حديثة حول النموّ الحضري في مدينة بكين ودور التنظيمات في تعبئة السكّان بمواجهة كبار المُقاولين وشركات البناء، عن أهمية علاقات الجوار والمصالح المشتركة في قيام هذه التنظيمات، ممّا يسلّط الضوء على فكرة المحلّية وخلق المكان للطبقات المتوسطة الناشئة في البلاد[22]، وقدرتها على تجاوز اللّجان السّكنية (من الناحية الإدارية) المُنشأة فيها. وتشير هذه الأمثلة إلى قدرة التجارب المشتركة في المدُن اللبنانية الناتجة عن الأزمة، على دفع العمل الجماعي. ومع ذلك، فإنَّ العمل المطلوب لجعل هذه المجتمعات، أو لجانها المعنيّة، تعمل بفاعلية يكمُن في اعتمادها على «متطوعين يتم تعبئتهم من خلال شعورهم بالواجب الأخلاقي [و] الالتزام بحُسن الجوار»[23]، وهو ما لوحظ كثيراً في لبنان، لكنَّ ذلك يقودنا إلى مزيدٍ من الأسئلة حول كيفية عمل هذه الديناميكيات.

وفي حين يبدو أنَّ الكثير من هذه الأبحاث تُركّز على المجموعات ذات الدخل المتوسط، لوحظ التنظيم الذاتي أيضاً في المناطق الفقيرة[24] والأنحاء ذات الدخل المنخفض[25]. هذه الأبحاث أظهرت أمثلة بارزة للجهود التصاعدية والتي سلّطت الضوء على المشاكل اليومية التي يواجهها السكّان في تلك المناطق، خصوصاً اعتمادها على المنظمات التطوعية وتأثّرها بعوامل مختلفة، مثل دور رأس المال الاجتماعي المتجذّر في العلاقات (التي تربط أعضاء اللجنة بالجماعة) في قيادة العمل المُجتمعي الناجح.

19. Stéphanie Tawa Lama-Rewal, "Neighbourhood Associations and Local Democracy: Delhi Municipal Elections 2007," Economic and Political Weekly 42, no. 47 (2007): 51–60.

20. Gui, Yong, Joseph Y.S. Cheng, and Ma, Weihong, "Cultivation of GrassRoots Democracy A Study of Direct Elections of Residents Committees in Shanghai," China Information 20, no. 1 (2006): 7–31, https://doi.org/10.1177/0920203X06062386].

21. Benjamin L. Read, "Revitalizing the State's Urban 'Nerve Tips,'" The China Quarterly 163 (2000): 806–20, https://doi.org/10.1017/S0305741000014673; David Bray, Social Space and Governance in Urban China: The Danwei System from Origins to Reform (Standford, CA: Standford University Press, 2005); David Bray, "Building 'Community': New Strategies of Governance in Urban China," Economy and Society 35, no. 4 (November 2006): 530–49, https://doi.org/10.1080/03085140600960799; Gui, Yong, Cheng, and Ma, Weihong, "Cultivation of GrassRoots Democracy A Study of Direct Elections of Residents Committees in Shanghai."

22. Luigi Tomba, "Residential Space and Collective Interest Formation in Beijing's Housing Disputes," The China Quarterly 184 (December 2005): 934–51, https://doi.org/10.1017/S0305741005000573.

23. Bray, "Building 'Community,'"

24. Adam Michael Auerbach, "Neighborhood Associations and the Urban Poor: India's Slum Development Committees," World Development 96 (August 1, 2017): 119–35, https://doi.org/10.1016/j.worlddev.2017.03.002.

25. Yok-Shiu F. Lee, "Intermediary Institutions, Community Organizations, and Urban Environmental Management: The Case of Three Bangkok Slums," World Development 26, no. 6 (June 1, 1998): 993–1011, https://doi.org/10.1016/S0305-750X(98)00034-5; Jeffrey P. Carpenter, Amrita G. Daniere, and Lois M. Takahashi, "Social Capital and Trust in South-East Asian Cities," Urban Studies 41, no. 4 (2004): 853–74.

وتوضح هذه الأمثلة، حتّى الآن، جوانب عديدة للإدارة وتأثير التنظيم الذاتي، سواء من خلال اللجان أو الجمعيات أو التعاونيات الإدارية. إحداهُما هي مسألة إرساء الديمقراطية كما أثارتها ستيفاني لاما-ريوال[26] وماري إيلين زيراه[27]، اللتان تعتبرانها وسيلة للديمقراطية، حتى لو كانت معرّضة لخطر سيطرة النخبة أو التحيُّز الجندري[28]. يمكن أن تكون هذه الجمعيّات بمثابة جهود تصاعديّة فعّالة في إبراز مطالب السكّان، مع ارتفاع وانخفاض وتيرة عملهم وفق الحاجة؛ ممّا يجعلها ديناميكية ومُستجيبة لشؤون واهتمامات أعضائها. وتشير هذه الدراسات إلى أهميّة النظر في طبيعة العلاقات الاجتماعية داخل الجمعيات (بما في ذلك الثقة) وارتباطاتها السياسية، فضلاً عن مسألة مستويات الدّخل، لأنها، كما تُظهِر الأمثلة من الهند، يمكن أن تكون على الأغلب من الطبقة المتوسطة، وبالتالي محدودة فيما يتعلق بتقديم الخدمات الاجتماعية.[29]

لأغراض هذا البحث، نودّ أن نشير إلى الأبحاث المتعلّقة بالحوكمة الحضريّة والدّخل والتي تنتقد الثنائية بالنسبة إلى الطبقة الوسطى أو النخب اللّذين يتم تقديمهما على أنهما يستحوذان على الهياكل التشاركية من جهة، في حين يتم «تصوير الفقراء على أنهم مستبعدون من آليات الحوكمة الرسمية، ولكنهم ينشطون في أشكال التعبئة الأكثر تسييساً»[30] من جهة أخرى. من وجهة نظر ليمانسكي ولاما-ريوال، لا يساعد هذا التبسيط في فهم تعدُّد الطبقات المتوسطة أو مستويات الدخل في المجتمع بشكل كافٍ. ويتردّد صدى هذه الحجّة في حالة بيروت، حيث يمكن أن تحتوي البنايات على مزيج من فئات الدّخل المختلفة، مع رأسمال اجتماعي وسياسي متفاوت[31]. ونؤكد على ذلك هُنا باعتباره أصبح جانباً أكثر وضوحاً منذ الأزمة المالية، حيث تزايدت الفوارق بين من يكسبون دخلهم بالدولار «الطازج» (فريش دولار) مقارنةً بمن يستمرّون بالحصول على رواتبهم بالليرة اللبنانية منخفضة القيمة. لذلك، ومن خلال التركيز في بحثنا على الديناميكيات اليومية للمباني واللجان، يمكن للمقاربة الإثنوغرافيّة أن تكشف عن اختلال في توازن القوى المتعلّق بالدَّخل، وأن تساعدنا على فهم أفضل لكيفية حدوث ذلك فيما يتعلق بتقديم الخدمات والرفاهية العامة.

26. Stephanie Lama-Rewal, "Neighbourhood Associations and Local Democracy: Delhi Municipal Elections 2007", Economic and Political Weekly, 42(47), pp. 51-60.
27. Marie-Hélène Zérah, "Middle Class Neighbourhood Associations as Political Players in Mumbai," Economic and Political Weekly 42, no. 47 (2007): 61-68; and Marie-Helene Zérah, "Participatory Governance in Urban Management and the Shifting Geometry of Power in Mumbai," Development and Change 40, no. 5 (September 2009): 853-77, https://doi.org/10.1111/j.1467-7660.2009.01586.x.
28. Lalitha Kamath and M. Vijayabaskar, "Limits and Possibilities of Middle Class Associations as Urban Collective Actors," Economic and Political Weekly 44, no. 26/27 (2009): 368-76.
29. Kamath and Vijayabaskar.
30. Charlotte Lemanski and Stéphanie Tawa Lama-Rewal, "The 'Missing Middle': Class and Urban Governance in Delhi's Unauthorised Colonies," Transactions of the Institute of British Geographers 38, no. 1 (2013): 91-105, https://doi.org/10.1111/j.1475-5661.2012.00514.x.
31. Nadia Alaily-Mattar, "Beyond Gated Communities? Detachment and Concentration in Networked Nodes of Affluence in the City of Beirut," URBAN DESIGN International 13, no. 4 (November 1, 2008): 263-71, https://doi.org/10.1057/udi.2008.30; Kristin V. Monroe, "Being Mobile in Beirut," City & Society 23, no. 1 (2011): 91-111, https://doi.org/10.1111/j.1548-744X.2011.01050.x.

رابعاً. النتائج: لجان المباني كمدخل للحياة الجماعية؟

يجب على سكان المباني في بيروت أن يجتمعوا لإدارة الاقسام المشتركة في مبانيهم، حتى ولو بالحدّ الأدنى، وحتى عندما تكون العلاقات مشحونة بالصراعات. ففي بحثنا والنتائج الموضحة أدناه، نظرنا تحديداً في الأقسام المشتركة في البناية، واحتياجات الطاقة، وتتبّعنا تأثير الأزمة على هذه البنية التحتية المُشتركة والتحدّيات التي واجهتها ولا تزال، بالإضافة إلى علاقات الجيران. ويَعتمد مدى بقاء هذه الأقسام «مشتركة» - ولا تزال في متناول جميع السكّان وتقدّم لهم الخدمة المطلوبة - إلى حدٍّ كبير على كيفية إدارة لجنة البناية لها، تاريخياً، وفي ضوء الأزمة الحالية.

«أفكر بأنَّ شبكات التضامن هذه هي الوحيدة التي تتيح لسكان هذا البلد محاولات مستمرة للنجاة.»

— رامي، باحث مُشارك

يقوم هذا البحث على فكرة أساسيّة وهي أنَّ الجهود المُشتركة التي يبذلها الجيران لإدارة الأقسام المُشتركة في البناية هي واحدة من استراتيجيات المواجهة والمقاومة العديدة التي يلجأ إليها سكان بيروت. إذ تنتشر المباني المُهملة في المدينة، وغالباً ما تكون جزءاً من «إهمال مؤسّسي»[32] ليسمح بالتجديد الحضري، وعلى هذا النحو يمكن اعتبار عملية الحفاظ على المبنى بمثابة مقاومة لتلك الدَفعة الهيكلية من أجل التغيير في نسيج المدينة. واستكشفنا النماذج المختلفة للتنظيم الجماعي في البنايات التي تتضمنها الدراسة، بحثاً عن ممارسات يومية ساهمت في محاولات «النجاة» تلك التي ذكرها رامي في اقتباسه. ومع أنّنا لا ندَّعي امتلاك تعريف واضح لما تعنيه النجاة بهذا المعنى، إلا أنَّ هذا البحث هو عن النماذج والممارسات المُحتملة لإدارة البنايات التي استجابت بشكل إيجابي لاحتياجات السكّان من الطاقة وسمحت بتحسين العلاقات والتعاون. كما نتعمّق أكثر في نسيج هذه الممارسات؛ وعملية اتخاذ القرار بشأن موضوع الكهرباء؛ والنماذج التنظيمية التي تتخذها اللجان؛ والأفراد الذين يتولون مسؤوليات لجنة البناية. ونختم النتائج التي توصلنا إليها باستكشاف مدى قدرة لجان البنايات على المساهمة في تحسين توفير الطاقة اليومية وعلاقتها المتناقضة مع مزوّدي الطاقة والدولة.

32. Samar Kanafani, "Made to Fall Apart: An Ethnography of Old Houses and Urban Renewal in Beirut" (PhD, The University of Manchester, 2017), https://research.manchester.ac.uk/en/studentTheses/made-to-fall-apart-an-ethnography-of-old-houses-and-urban-renewal.

رابعاً. أ. اشتداد تأثير أزمة الكهرباء

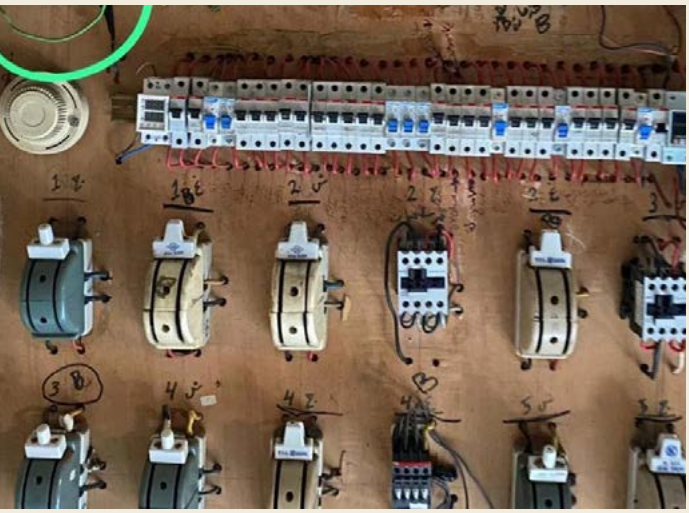

تُملي أزمة الكهرباء إيقاعات الحياة اليومية في منازل اللبنانيين. ففي بداية الأزمة، كان الناس ينظرون إلى تأثيرها على أنه موقّت، ولكن مع مرور الأشهر، أصبحوا أكثر إدراكاً أنَّ هذا الوضع سيصبحُ مُزمناً. فقاموا بتنظيم أعمالهم اليومية وفقاً لجدول إمداد الكهرباء (المولّد) الذي حدَّده مُزوّد الحَيّ الخاص أو ساعات تشغيل مولد البناية. ففي النهاية، لم يكن لدى الناس أي خيارات موثوقة أكثر من تلك التي ذكرناها، خصوصاً أنّ جدوَل إمداد شركة كهرباء لبنان بالطاقة، في الأيام الأولى للأزمة، كان غائباً تماماً، ولا يزال، حتى يومنا هذا، عشوائياً وغير منتظم.

أصبحت الحياة اليومية أكثر صعوبة - هي صراع دائِم لتأمين الضروريات، مثلاً: يتطلّب وصول المياه إلى المنازل تشغيل مضخّات، وهي بدورها تحتاج إلى كهرباء مفقودة أصلاً. ففي النهاية، يتغذى انقطاع إمداد الكهرباء والمياه من بعضهما البعض في دوامة لا تنتهي، وهو ما يشير إليه سامي: «ينتظر الغسيل المُتراكم أصلاً ويتراكم أكثر، ويتحوَّل الصيف إلى ليالٍ بلا نوم بدون مكيّف هواء». ورغم تكيُّف الناس مع عشوائيّة إمداد الكهرباء الرسميّة، من خلال تقنين استخداماتهم لأجهزة المنزل، وإيقاف تشغيل كل شيء لاستخدام سخان المياه، فالاستحمام من ضرورات الحياة اليوميّة، إن استطاعوا إليه سبيلاً. لكن اليوم أصبحت حياتهم اليومية كاملةً في وضع التقنين الدائم. يضيف سامي: «تطفئ الأضواء الساعة ١١ مساءً، الساعة ١٢ منتصف اللّيل أو حتى الساعة ١ صباحاً إن كنّا محظوظين... حان وقت النوم، كلنا في نفس الوقت.. كدجاج المزرعة». تُصبح الأشياء العادية تحدّيات صغيرة لا متناهية، والأمثلة عليها لا تنتهي، كمحاولة الوصول إلى المطار إذا كان موعد الطائرة بعد منتصف الليل: «إنزال الحقائب يكون على الدرج طبعاً، لا مصعد بلا كهرباء، لتُفاجأ أنَّ بوابة المبنى التي تعمل إلكترونياً، لا يمكن فتحها بلا كهرباء، وتكتشف أنَّك علقت لأنَّ الناطور نائم ولا أحد يملك مفتاحاً عادياً للبوّابة».

> «يا جيران، البلد كلّه بأزمة... الناس ما معهُن مصاري ياكلوا، وإنتو ما بدكن تشوّبوا بالليل... يعني عنجد بتفاجأ... متل كأنُّ عايشين بـ«لالا لاند». انزلوا عالأرض، إحكوا مع الناس... كيف هيك؟ أنا مِنّي وعليي ما قادرة إدفع أكتر، ومصرياتي ما لاقيتهن على الشجرة وبفضّل جيب فيهن اغراض لبيتي وإبني وما إدفعهن كرمال ٣ ساعات زيادة موتور بالليل. وما بستحي قول إنو ما عندي مكيّف بالبيت وبنام بكير.»
>
> —— جارة في مبنى فاديا

يتقاطع تأثير الأزمة مع الجندر والدّخل والعمر، ومع الجغرافيا أيضاً - نظراً للاختلافات في لبنان فيما يتعلق بانقطاع التيار الكهربائي. فبالنسبة للعاصمة بيروت بالمقارنة مع المناطق خارجها، منذ نهاية الحرب الأهلية، شهدت المناطق خارج بيروت انقطاعات يومية طويلة في التيار الكهربائي، في حين شهدت بيروت، في الظروف العادية، انقطاعاً لمدة ٣ ساعات يومياً. وفي أعقاب أزمة الطاقة الحاليّة، لم تكُن الأسَر في المدينة مجهَّزة لمثل هذه الانقطاعات الطويلة، في حين أنَّ المناطق الأخرى من البلاد ربما كانت معتادة على انقطاع التيار الكهربائي لفترات طويلة، الأمر الذي جعلها جاهزة لمثل هذا النوع من الأزمات، إلى حدٍّ ما. فمثلاً، عندما كانت فاديا تؤثّث شقتها التي اشترتها حديثاً في بيروت، نصحها أصدقاؤها بشراء موقد وفرن كهربائي، لأنّها تسكُن في بيروت «وهُنا لا تشعرين بانقطاع الكهرباء». بعض أحياء المدينة لم تتوفر فيها خدمات الاشتراك بالمولدات الخاصة، إذ كانت تعمل لساعات قليلة فقط في اليوم، في حين لم تشعر مبانٍ أخرى بالحاجة إلى الاستثمار في مولّد يعمل على المازوت (الديزل).

وتختلف التجربة اليومية للأزمة أيضاً باختلاف الفئات العمرية. فبالنسبة للجيل الأكبر سناً، إنَّ ساعات الظلام الطويلة تُخبر وتُذكّر بتجارب سنوات الحرب، حيث أدَّت المعارك آنذاك في مناطق مختلفة من البلاد إلى انقطاع الكهرباء عن المنازل لعدة أيام. ويؤدي عدم إمكانية وصول مهندسي الصيانة التابعين لشركة كهرباء لبنان لتلبية أعمال إصلاح مطلوبة إلى انقطاع الكهرباء لأيام متتالية[33]. وعلى هذا النحو، كان انقطاع التيار الكهربائي بعد عام ٢٠١٩ بمثابة تذكير قويّ بتلك الأيام للبنانيين الأكبر سناً - والليالي التي كانوا يقضونها في الظلام، على ضوء الشّموع، ممّا يُعيد إلى الأذهان انقطاع التيار الكهربائي لفترات طويلة عندما اعتمد الناس على مولدات البنزين، ومصابيح البطارية، وما إلى ذلك[34]. وطوال تلك الفترة، قام الناس تدريجياً بالتأقلم مع الحلول المختلفة التي سمحت لهم بتوصيل الكهرباء إلى منازلهم بسلاسة (تقريباً)[35].

وطوال ذلك الوقت، كانوا يأملون أن ينتهي هذا الأمر في وقت ما، وأن يتم أخيراً إمداد البلاد بالكهرباء الرسميّة على مدار ٢٤ ساعة من شركة كهرباء لبنان. بالإضافة إلى ذلك، كان لعدم الاستقرار السياسي في المنطقة عموماً وفي البلاد بشكل خاص أيضاً تأثير على خدمة الكهرباء وساعات إمدادها. إذ استهدفت غارات جوية إسرائيلية، في عدّة مناسبات محطات توليد الطاقة وأثّرت على البنية التحتية الحيوية، في حين لم يخلُ الأمر أيضاً من أحداث ومواجهات عنيفة أخرى في بعض المناطق هُنا وهُناك - خصوصاً إذا كانت بالقرب من محطة كهرباء - وهذا يعني أنَّ أحياء بيروت ستغرق في الظلام لفترات ليست بقليلة. إنَّ أرشيف الذكريات هذا، من استراتيجيات التكيُّف والأدوات المُستعملة والعلاقات التي لا يخلو منها أي منزل في لبنان، استخدِمت عندما بدأت الأزمة الأخيرة.

ولعلَّ أكثر من يشعرون بصعوبة الحياة اليومية للأزمة، هُم أولئكَ الذين يحتاجون إلى رعاية صحيّة أو لديهم وضع صحّي خاص. فمثلاً، يُعدّ نقل المُسنّين (أو أي شخص لديه احتياجات جسديّة خاصّة) من/إلى شققهم في الطوابق العلويّة في أي مبنى، بمثابة جهد مُعقّد يُضاف إلى تعقيدات الحياة اليوميّة، لأنهم ببساطة لا يستطيعون الصعود على الدَرَج. ويجب التخطيط لرحلاتهم بعناية وفقاً لجدول عمل المولّد، أو بإمكانهم تجربة حظّهم (إن وجدوه) مع «مؤسسة كهرباء لبنان» التي لا يمكن التنبؤ بجدول إمدادها. وهذا لا ينطبق فقط على الرحلات الضرورية، بل أيضاً على أوقات الفراغ والزيارات التي تُعتبَر ضرورية لرفاهيّة هؤلاء ولصحتهم العقلية والنفسيّة.

33. Dana Abi Ghanem, "Informality and Survival in Times of Crises: The Role of the Quadripartite Security Committee in Wartime Beirut," Third World Quarterly, August 9, 2023, 20, https://doi.org/10.1080/01436597.2023.2243226.
34. Fouad Awada, "La gestion des services urbains a Beyrouth pendant la guerre: 1975-1985", CNRS, CEGET, 1988, 5.
35. Abi Ghanem, "Energy, the City and Everyday Life: Living with Power Outages in Post-War Lebanon."

يَعتمد مصعد ريما على الكهرباء الرسميّة من «شركة كهرباء لبنان»؛ تصفُ كيف ينتظر والديها ساعات إمداد الكهرباء القليلة لزيارتها. ورغم ترتيب وقتهم بما يتماشى مع «جدول» كهرباء لبنان، فإنهم يقعون في هاجس ألا تنقطع الكهرباء بشكل غير متوقع وأن يستمرّ إمداد الطاقة الرسميّ لبضع ساعات، علّها تكفي للزيارة فلا يضطرّان لاستعمال الدرَج. وتجدُر الإشارة هُنا إلى أنَّ استعمال الدرج أو السلّم في أي مبنى (صعوداً أو نزولاً) لا يمثل تحدياً لكبار السنّ فقط، إذ إنّه يشكل تحدياً أيضاً للشباب الأصغر سنّاً خصوصاً في المباني البرجيّة العالية، لا سيما إذا كانوا يحملون أغراضاً.

تصفُ ياسمين الأمر قائلة: «لم أكن أدرك أبداً مدى ارتفاع ١٢ طابقاً حتى اضطررتُ إلى استعمال الدرج كل ليلة تقريباً، لأنني لم ألتزم بوقت إمداد الكهرباء [عندما يكون المصعد لا يزال قيد التشغيل]». «عندما بدأتُ باستعمال الدرج، مراراً وتكراراً، بدأتُ أشعر وكأنني خارج الزمن، وكأنَّ الدرج يمتدّ إلى ما لا نهاية ويحملني في حلقة لن تنتهي أبداً» . هذا الشعور باللانهاية - الدوامة أو الحلقة التي لا تنتهي - يتحدّث عن تفاقم الوضع المُتردّي أصلاً والذي نتعرّض له يومياً. يرخي الشعور بالتعب بثقله، ويضع في مركزه أجساد من يعيشون الأزمة كل يوم. فتلك الاحتكاكات اليومية للأزمة (أو التقاطعات داخلها) تجسّد أزمة الكهرباء بالنسبة لغالبية سكان بيروت.

يسيطر التوتر على جوّ الحياة اليومية للناس فيما يتعلق بموضوع الكهرباء وانقطاعها المتكرّر. تشعر ريما بارتفاع مستويات التوتّر لديها عندما تدرك أنَّ ما اعتقدت أنه التيّار من «مؤسسة كهرباء لبنان» كان في الحقيقة من المولّد، لهذا انقطع التيار الكهربائي عن منزلها لأنَّ ٥ «أمبيرات» لا تكفي لتشغيل جميع الأجهزة التي شغّلتها بمرح من دون أن تُدرِك استهلاكها للتيار. هناك تأثير آخر نلاحظه يبسط سيطرتهُ على الناس وهو الشعور بالحيرة والتردّد عندما يتعلق الأمر بـ «الاستثمار في حلول للتخلص من تقنين الطاقة». يتذكر سامي في عدّة مناسبات مدى صعوبة شراء نظام طاقة وهو عبارة عن بطاريّة «ليثيوم» مع محوّل طاقة (Inverter) لشقته، في ظل الخيارات العديدة المتاحة، كشراء مولد صغير يعمل على البنزين، أو بطارية من الأنواع الكثيرة الموجودة، ومحوّل طاقة (Inverter) مع أو بدون ألواح طاقة شمسية لشحن البطاريّة. كل ذلك يأتي بتكاليف باهظة ومزايا وعيوب متفاوتة، فضلاً عن عدم ملاءمتها في بعض الأحيان إذا لم يكن المقيم مالكاً لمنزله، خصوصاً بما يتعلّق بطريقة وضع كابلات إضافيّة وإلى ما هنالك. هذا التردُّد يقترن بشعور بعدم اليقين، خصوصاً حول الفترة التي ستستمرّ فيها هذه الأزمة وما إذا كان يمكن للمرء - إذا تحلّى بالصبر - أن يتحمّل هذا الوضع لفترة أطول قليلاً. وهناك مشكلة أخرى، وهي الآثار المترتبة على التكلفة الباهظة لهذه الحلول في سياق تكلفة المعيشة المرتفعة للغاية، ووقوع السكّان بين الاستثمار في هذه الحلول والاكتفاء بخبزهم اليوميّ.

وأدّت الأزمة الاقتصادية، كذلك، إلى تفاوت اجتماعي واقتصادي بين الجيران الذين كانوا ينتمون في السابق إلى فئة دخل مماثلة إلى حدّ ما. وهذا ما كان واضحاً، لا سيما بين ما كان يُعتبر بشكل عام من ضمن الطبقة الاجتماعية الوسطى. إذ كان من المتوقع أن يكون هناك أسَر ذات مستويات دخل متقاربة داخل المبنى نفسه، لكنَّ الأزمات فصلت الجيران بين أولئك الذين يستطيعون دفع المال للخروج من الأزمة (على الأقل إلى حدٍّ ما) وأولئك الذين لا يستطيعون فعل ذلك، وبالتالي أصبحوا متمايزين في إمكانية الوصول إلى الكهرباء وخدماتها. ولا يزال التفاوت الناجم عن انخفاض قيمة الليرة اللبنانية مؤلماً ويؤدي إلى تصاعد التوترات بين السكّان، خصوصاً عند التفاوض على ساعات عمل المولّد أو المصعد في المبنى.

«بدأنا ننظّم حياتنا وفقاً لساعات قطع الكهرباء: أي ساعة نستيقظ، في أي ساعة نعود إلى المنزل، حتى بتنا ننظّم ساعات استحمامنا وتناول الطعام.»

— ياسمين، باحثة مُشاركة

رابعاً. ب. عبء إداري: مولّد المبنى أو إشتراك مع مقدّم خدمة المولد الخاص؟

إنَّ أحد الجوانب المهمَّة للبنايات في لبنان هو ما إذا كان لديها مولد مشترَك خاص بها. فمن بين البنايات الثماني التي تضمنها البحث، ٣ فقط لديها مولدات يملكها ويديرها سكانها. فيما اعتمد الآخرون على إشتراك مع مقدّم خدمة خاص (مولّد غير رسمي) في الحيّ لمنازلهم و/أو لتشغيل الخدمات المشتركة في المبنى (إنارة الدرج، المصعد، مضخّة المياه). وتجسد كلتا الحالتين الصعوبات العديدة التي يواجها السكّان في تأمين الخدمات التي كانت الدولة تقدّمها، أو عليها أن تقدّمها. وفي جميع الحالات، هناك حاجة إلى الخبرة التقنيّة واللوجستية للتركيب والصيانة، فضلاً عن الإدارة والتواصل الدائم لضمان ساعات التشغيل المتّفق عليها وتأمين البدل المادّي المُناسب من قبل جميع السكّان، وما يصاحب ذلك من وقت ومجهود فكري وبدني.

في المباني التي لا تملك مولّداً خاصاً بها، يلجأ السكّان إلى مقدّمي الخدمات الخاصين في الحيّ، الذين يملكون مولّدات غير رسميّة، يبيعون من خلالها إشتراكات للمنازل، وللخدمات المشتركة في المباني التي يسكنوها. ويقدّم هؤلاء المزوّدون غير الرسميين بديلاً فردياً مُكلفاً: جدول ثابت للكهرباء، وغالباً ما يكون هذا البديل (الضروريّ) بأسعار مرتفعة وغير خاضعة للرقابة. وكثيراً ما يشعر السكّان الذين يعتمدون فقط على مقدّمي الخدمات من القطاع الخاص بأنهم محاصرون في علاقة تبعيّة لا تنتهي. ففي كثير من الأحيان، يكون هناك مزوّد خدمة واحد فقط في الحيّ، وإذا كانوا أكثر ، يكون هناك اتّفاق احتكاري فيما بينهم، يقسمون من خلاله المناطق والأحياء إلى مناطق نفوذ. وإذا كان هنالك خيار لتغيير مزوّد الخدمة، فإنَّ هذا التغيير يُعدّ مَهمَّة مُكلفة ومرهقة، ويتطلب «تغيير جميع خطوط الكهرباء، وتركيب خطوط جديدة، ومعارك مُحتملة مع مزوّد الخدمة القديم» كما يوضح فريد.

«أفكّر كيف أنَّ المولّد يتحكّم في البلاد والعباد»

— سامي، باحث مُشارك

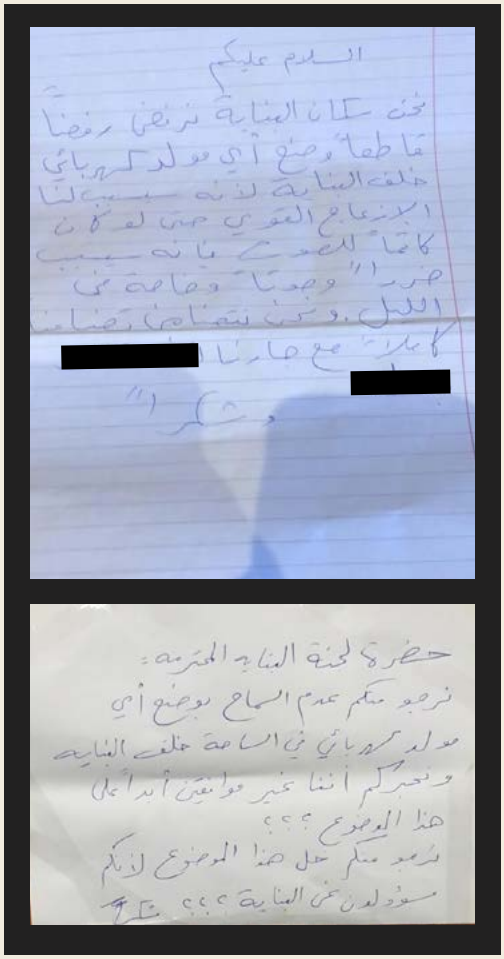

ورسّخت أزمة الكهرباء هيمنة مقدّمي الخدمات من القطاع الخاص (أصحاب المولّدات الخاصّة) في تحديد مدى توفير الخدمات الأساسية. إذ يمارس هؤلاء سلطتهم في الأحياء، حيث يمدّون الكهرباء للمشتركين معهم وفق تقديرهم الخاص من دون اعتبارات أخرى، ويرفعون أسعارهم بشكل كبير ويطالبون بجباية فواتيرهم بالدولار الأميركي. ولإدارة أصولهم، كان عليهم تحديد عدد ساعات الكهرباء التي يوفّرها المولّد، بالإضافة إلى الجدول الزّمني. ولاحظ الباحثون والباحثات أنّهم بدأوا يعتمدون على أضواء الشوارع أو أي شيء آخر ليتمكنوا من معرفة الجهة التي تمدّهم بالكهرباء. مثلاً، كانت ريما تبحث عن إضاءة لوحة إعلانية بالقرب من منزلها لتتأكّد أنّ الكهرباء في منزلها هي من «مؤسسة كهرباء لبنان»، بينما كان سامي يتفقّد ضوء مصباح البلديّة على عامود الكهرباء في شارعه.

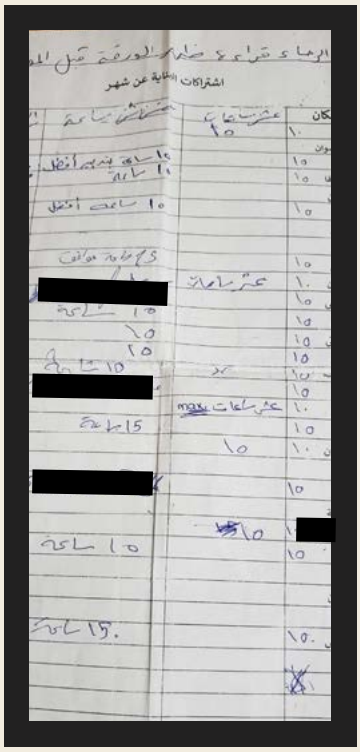

«مولّد الحَيّ الذي نشترك معه لا يلتزم بالتسعيرة الرسمية ويسعّر الكيلوواط كما يشاء، و«إذا مش عاجبك، منقطع الإشتراك» ولكن لا يوجد خيار آخر، فهو يحتكر التزويد بالطاقة لهذا الحيّ. لا يوجد شيء يمكنك فعله، لا يمكنك تقديم شكوى إلى الوزارة، إنهم في «لالا لاند»... لا يوجد حسيب ولا رقيب»

سامي، باحث مُشارك

وقد يكون لدى الأُسرة ما يصل إلى ٣ أنظمة كهرباء متميّزة تتطلب إدارة دقيقة، حيث يولّد كل نظام من هذه الأنظمة كهرباء مختلفة في أوقات مختلفة. إنها ليست مهمَّة سهلة، لا سيما لأولئك الذين ليست لديهم أيّة خبرة تقنيّة، أو لكبار السنّ، ناهيك عن مخاطر السلامة التي ينطوي عليها ذلك.

أمّا في المباني التي تملك مولداً خاصاً بها، فيكون العبء على اللجنة كبيراً. ويتمثل أحد التحديات في توفّر كمية من الوقود الكافية وفي الوقت المناسب، ناهيك عن الصيانة اللازمة الدوريّة للمولّد. فالتحدّي الأوّل متشابك مع ديناميكيات سلسلة إمداد الوقود الوطنية، خصوصاً في ظلّ التعامل مع أزمة نقص الوقود في العام ٢٠٢١، أو السيطرة الزبائنية والسياسية على سوق الوقود. أمّا التحدي الثاني فهو الإدارة الإستراتيجية والمالية، بما في ذلك معرفة ما إذا كان المبنى بحاجة لمولّد أصغر أو أكبر لتلبية احتياجات ساكنيه بشكل أفضل، أو ما إذا كان محوّل الطاقة (الإنفرتر Inverter) مع بطاريات سيساعد في حلّ المشاكل، والجدوى المالية والاستثماريّة لأيّ من الخيارَين. والتحدّي الثالث المتمثّل بإدارة عملية اتخاذ القرار الجماعي، بما يضمن تلبية احتياجات جميع السكّان، خصوصاً عندما ترتفع تكلفة تشغيل المولّد وساعات عمله في ظلّ الأزمة. وهذا بحدّ ذاته جعل جَمع مساهمات السكّان في الوقت المناسب لضمان التدفق النقدي، تحدياً أكبر، نظراً للتفاوت في مستوى الدخل التي ذكرناها سابقاً.

في الواقع، إنَّ إدارة مولد مُشترك خاص بالمبنى ليست مَهمَّة بسيطة، وغالباً ما يكون من الأسهل اللجوء إلى مزوّد خدمة خاص (مولّد غير رسمي). فبعدما كان أحد المباني يمتلك مولداً خاصاً به، قرّر سكّانه بشكل جماعي عدم تشغيله، والاستعانة بمصدر خارجي لإدارة إمدادات الطاقة اللازمة، فأصبحوا يعتمدون الآن على اشتراك من مزوّد خدمة خاص. وفي مبنى آخر، حاول السكّان التعاون مع سكان مبنى مجاور لشراء مولّد مشترك، لكن امتلاك وتشغيل مولّد المبنى «كان أمراً معقداً للغاية» كما يتذكر أحد السكّان، مشيراً إلى صعوبة العثور على مكان مناسب لوضعه والصيانة اللازمة له. كان المبنيان يقعان في حيّ منخفض الكثافة السكّانية نسبياً، لذا كان مزوّدو المولدات الخاصة نادرين. لذا ولتوفير طاقة إضافية، قام أحد السكّان الذين لديهم شبكة علاقات وصِلات جيّدة بتيسير دخول مزوّد خدمة خاص إلى الحيّ، والذي بدأ ببيع الاشتراكات لسكّان المنطقة. وبعد فترة وجيزة، ومع زيادة الطلب بسبب كثرة انقطاع التيار الكهربائي، وندرة الوقود وارتفاع تكلفته، أوقف هذا المزوّد عملياته وسلّم المولّد الكهربائي إلى أحد سكان المبنى، الذي بدوره انسحب بعد ٣ أشهُرٍ واختار بدلاً من ذلك الاشتراك مع مزوّد خدمة يتوسّع حديثاً في المنطقة.

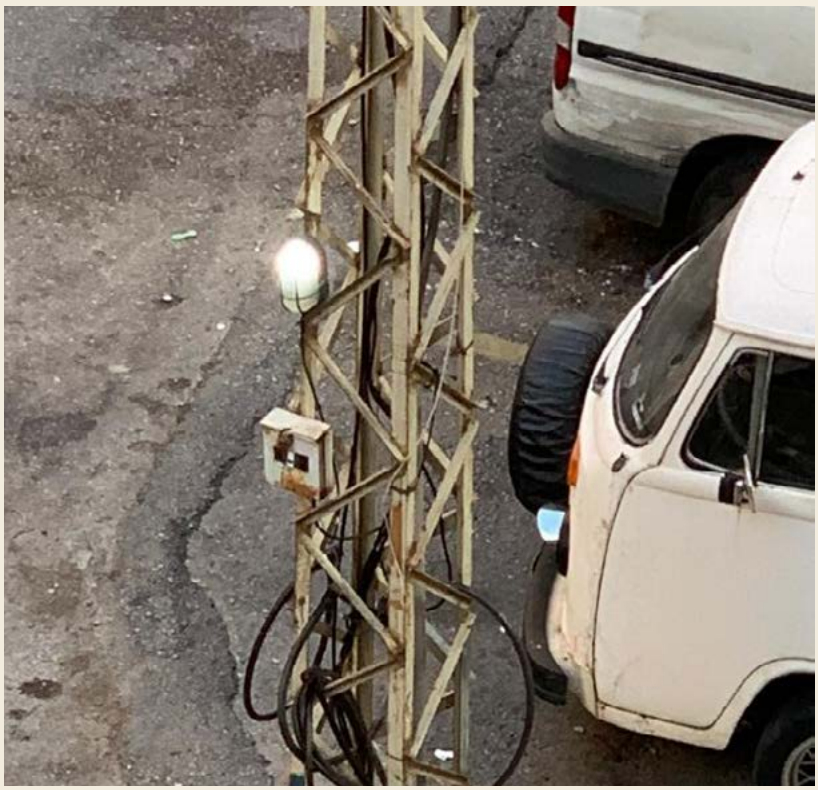

تُظهِر هذه الحالة المعقّدة إلى حدٍّ ما أنَّ امتلاك وتشغيل مولّد، ليس بالمَهمَّة السهلة، لا سيما عند النظر إلى ارتفاع أسعار المحروقات بشكل عام والمازوت بشكل خاص، أضف إلى ذلك ساعات التشغيل الطويلة، والتحديات التقنية التي ترافق ذلك وقد يكون من الأسهل الاعتماد على مزود الخدمة الخاص.

يمكننا أن نرى جليّاً ممّا سبق، أنه لا يوجد رابح واضح عند مقارنة المولّد الخاص بالمبنى مع إشتراك من مزوّد خدمة في الحيّ. وفي حين أبدى اثنان من الباحثين/الباحثات ارتياحهما وتقديرهما لمولّد المبنى الخاص، وللشعور بالتحكُّم الذي يعطيهم إياه المولّد، كالقدرة على تشغيله في حالات الطوارئ؛ شعر آخرون أنَّ الإشتراك من مزوّد خدمة (مولّد غيرٍ رسمي) أقلّ «وجع رأس» ولا يجلب صداعاً للسكان، حيث يتخلّصون من إدارة المولّد والمفاوضات المتعلقة بساعات التشغيل. أمّا من حيث التكلفة، فكان من الصّعب إجراء مقارنة دقيقة بين المباني التي تمتلك مولداً وتلك التي لا تملك واحداً، وذلك بسبب التفاوت في استخدام الطاقة، وساعات التشغيل، وعدد الشقق، وحجمها. ومع ذلك، فمن الواضح أنَّ المباني التي تمتلك مولداتها لا تدفع بالضرورة مبلغاً أقلّ مقابل الطاقة التي تحصل عليها، كما أنَّ هذا لا يسهل عليها (كما سنناقش لاحقاً) إدارة احتياجاتها من الكهرباء.

رابعاً. ج. الطاقة للخدمات والمرافق المشتركة

لعلَّ إحدى القضايا الرئيسية والمُنتِجة من الناحية التحليليّة هي عملية إدارة البناية، وهي الشغل الشاغل لمعظم المباني في لبنان، والتي تتمثل بشكل أساسي في صيانة وتوفير الطاقة للمصعد، ومضخة المياه، ونظام الاتصال الداخلي (الإنترفون)، وإضاءة الدرج وغيرها من الأقسام المشتركة؛ وعلى سبيل المثال، لم تظهر مضخة المياه، رغم أهميتها، بشكل بارز في الملاحظات الميدانية للباحثات والباحثين، لأنَّ إمداد الطاقة العرضية من مؤسّسة كهرباء لبنان قد تكون كافية لتشغيلها، كما أنَّ تكلفة تشغيلها وصيانتها ليست كبيرة. وعلى عكس ذلك، كان المصعد، من الناحية الماديّة والرمزيّة، مساحة رائعة خلقت روابط بين الجيران من جهة أو أصبحت تذكيراً يومياً بالانقسامات والطبقيّة التي ظهرت لاحقاً بين السكّان من جهة أخرى. ووجود مصعد بحدّ ذاته، يتطلّب شكلاً من أشكال التعاون (حتى قبل الأزمات) لضمان دفع فاتورة كهربائه وإجراء الصيانة الدورية. وفي الواقع، يُعدّ المصعد أحد الميزات القليلة في المبنى التي لا يمكن تشغيله بواسطة شقق فردية إذا كان هناك خلاف بين السكّان[36].

«مثل كل الناس في لبنان، واجه المبنى الذي نسكن فيه نفس الصعوبات فيما يتعلق بتقنين الكهرباء، وجدولة ساعات عمل المولّد، ورفع الأسعار، وأشياء أخرى كثيرة. ومع ذلك، فقد تغلّبنا على المشاكل من دون عقبات كبيرة، ولم تحصل أي خلافات أو معارك أو مشاكل في التراتبيّة خلال هذه العملية. ويرجع هذا إلى حدّ كبير لعدم وجود مولّد خاص في المبنى الذي نعيش فيه، وبدلاً من ذلك يتم توفير الكهرباء من خلال شركة خاصة»

سامي، باحث مُشارك

إنَّ المصعد، كصندوق متحرّك، هو بحُكم الواقع يشكّل العمود الفقري لأيّ مبنى؛ فهو يترك - خلال تشغيله - لحظات مُربكة من الاجتماعيّات بين الجيران أو بضع دقائق لإجراء محادثات سريعة مع الناطور وعائلته. ومن ناحية أخرى، أتاح انقطاع الكهرباء ووقت تشغيل المصعد المحدود نتيجة الأزمة، الفرصة لإعادة اكتشاف المساحات الحديّة أو الـ«ما بين بين» (Liminal) عند عتبات أبواب السكّان حين يصعد المرء الدرج ويلاحظ اللافتات المزخرفة بأسماء العائلات على الأبواب الخارجيّة والرموز الدينية والنباتات وأكياس القمامة والأحذية التي تركت عند عتبة الباب. تصفُ فاديا هذه المصادفة الأولى لها بعد صعود الدرج، قائلة: «وجدت نفسي أصعد الدرج عدة مرات في الأسبوع عندما فشلتُ في مطابقة برنامجي الشخصي مع جدول تشغيل المولّد وبالتالي المصعد. عندما صعدتُ الدرج، لم أستطع إلا أن ألاحظ اختلاف الدرجات وأبواب الشقق وديكوراتها ونوع الأبواب الفولاذية الموجودة في المكان». في بعض المباني، كشف الاستخدام المكثف للدرج عن الروابط الخفية بين الشقق المنفصلة، هذه «الشبكات الغريبة من الأسلاك وأنابيب المياه، والدرَجات، والمصعد، وتسرُّب المياه والرطوبة الناتجة عنه من منزل إلى آخر تحته، هي كلّها تمثّل شرايين لكائن حيّ ويتنفس، تربطه كجسد واحد وتمدّه بالحياة».

36. In the one older building without an elevator that our research included, there was no clear mechanism of cooperation at all. This of course does not assume a causal relation between having an elevator and residents' cooperation – the many examples of buildings who have idle elevators because neighbours cannot agree is clear proof. Nevertheless, the drive to cooperate in those buildings will be weaker, especially as the same buildings will be older and smaller with less floors, and possibly with peculiarities in terms of tenancy and residents demographic that all play a role in the drive to and potential for collaboration.

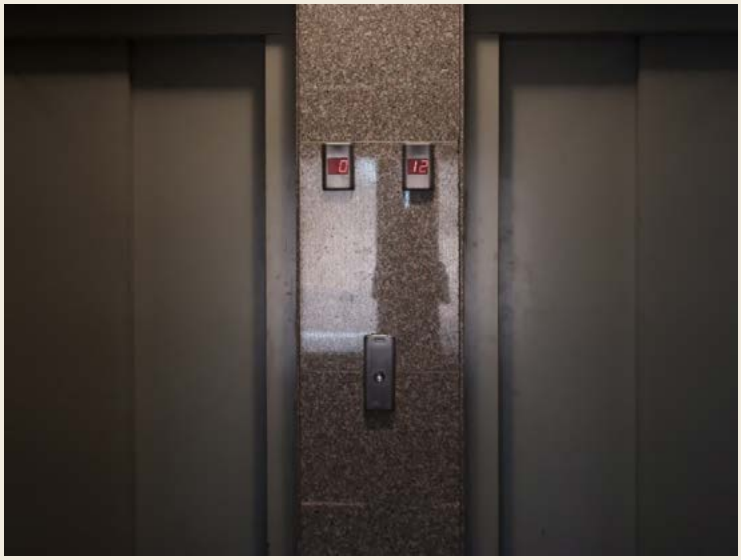

ومع ذلك يمكن أن يكون المصعد أيضاً علامة للانقسام والتميُّز في المباني. ففي المباني الأطول والأحدث، يوجد مصعدين على الأقل؛ في أحدها ذات الدخل المرتفع، تمّت برمجة المصاعد بطريقة نادراً ما يجد المرء نفسه يتشارك فيها ركوب المصعد مع أحد الجيران: «يوجد دائماً مصعد واحد من المصعدين الموجدين في المبنى في الانتظار في الطابق الأرضي، لذا لا يوجد أي انتظار على الإطلاق في ردهة المدخل». في هذه الحالة، إنَّ وفرة وجاهزيّة المصاعد تعني أنَّ فرص مقابلة الآخرين قليلة. كما توضح ياسمين: «إذا نزلت من الطابق ١٢ واستدعى أحدهم المصعد في الطابق السادس مثلاً، فلن يتوقف مصعدي؛ وسيصعد إليهم المصعد الآخر ولن نلتقي».

وإلى جانب تصميم المبنى الذي وضع حدوداً بين السكّان، أدّت الأزمة المالية وانقطاع الكهرباء إلى خلق انقسامات إضافية. وأصبحت تكلفة تشغيل مولّد المبنى الخاص باهظة بالنسبة للكثيرين، خصوصاً مع ارتفاع ساعات انقطاع الكهرباء وارتفاع أسعار الوقود. وإلى جانب التغيُّر الجذري في دخل الأفراد، ثبتَ أنَّ مناقشة ساعات عمل المولّد بشكل عام، وإدارة كهرباء المصعد تحديداً، هو موضوع غاية في الصعوبة، ويثير الانقسام بالنظر إلى النطاق الواسع من الاحتياجات الموجودة بالإضافة

«أول فترة اشتراك بمولّد المصعد، كنت أصل إلى المبنى، والمصعد كان في وضع التشغيل. أتفقّد ساعة الكهرباء كي أتأكد أنّها لن تقطع، ولن أعلق داخل العلبة. أصعد إلى الطابق السادس وأهرع لتشغيل كل ما نُحرَم من تشغيله على ٥ أمبير. سخّان المياه في المطبخ والحمّام، التدفئة/التكييف على درجات عالية، المكنسة الكهربائية... تكّ، ظلام. أتوتّر. أتّصل بأبو أسعد الناطور، ليبلغني أنَّ هذه ليست كهرباء الدولة، بل المولّد. أهرع لإطفاء كل الأجهزة كي لا تنقطع مجدّداً. أحدهم نسي المصعد شغّال»

ريما، باحثة مُشاركة

رابعاً. د. الأقسام المُشتركة: مُلكيّة جماعيّة غير مُستخدمة جماعيّاً

«عليكِ أن تحتاطي، نحن بطبيعتنا نحتاج مياهنا المستقلّة، كهرباءنا المستقلّة، وهكذا...لا يمكنكِ الاعتماد على جهات مانحة أو دولة لأنه دائماً سيكون هناك عقبة ما»

— نديم، عضو في لجنة مبنى من مقابلة أجراها مع ريما، باحثة مُشاركة.

يتمتّع سكان الشقق أيضاً بحقوق أو مُلكيّة مُشتركة في الأقسام المُشتركة، كالمدخل والدَّرَج والسّطح ومواقف السيارات والطابق الأرضي أو الحدائق (إذا وجِدَت). وفي العديد من المباني القديمة، تم التعدي على هذه المساحات رويداً رويداً، أو استُخدِمت لخزانات المياه الخاصّة التي أصبحت ضرورية مع زيادة انقطاع المياه منذ الحرب الأهلية. وغالباً ما تكون هناك أيضاً عناصر مُؤثّرة وعاطفيّة مرتبطة بهذه المساحات، إذ كان بعض السكّان يرتبطون بحنين إلى أسلوب مُتخيَّل للحياة الجماعية، التي كانت موجودة في بيروت قبل الحرب؛ وهي إحدى أشكال العلاقات بين الجيران والحياة المشتركة التي اختفت الآن. بصفتها مقيمة في مبنى قديم ليس له مصعد في فرن الشباك، تصف ريتا مثلاً شعوراً عاماً بالغُربة في البناية، فالسكّان الحاليون يهملون الأقسام المشتركة تماماً: «يرون الأوساخ [على الدرج] لكنهم يمرّون بجانبها بِلا مبالاة».

إنَّ سطح المبنى هو أحد الأقسام المُشتركة التي حصلت على مكانة مهمّة بسبب الأزمة. فبالنسبة للبعض، عزّز السطح العلاقات كمكان للاجتماع، بالصدفة، عندما يلتقي الجيران لتعبئة خزّانات المياه الفارغة على السطح، أو عن قصد، أثناء اجتماعات لجنة المبنى. وباعتبار هذه المساحة هي الموقع المُحتمل لتركيب ألواح الطاقة الشمسيّة، فقد أصبح مُثيراً للخلاف. ومن بين المباني الثمانية التي درسناها، ٣ مبانٍ منها فقط قام بعض سكّانها بتركيب ألواح طاقة شمسية على السطح. وفي الحالات الثلاث، سارع هؤلاء فرديّاً إلى استخدام تلك المساحة لاستخدامهم الخاص، من دون التشاور مع جيرانهم الآخرين، طبقاً للمَثَل القائل: «يلّي سَبَق شمّ الحبق» كما أكّدت أم رامي، عضو في لجنة إحدى البنايات الثلاث. ونلاحظ أنَّ أولئك الذين قاموا بتركيب الألواح الشمسية هم في الأغلب ميسورين، افترضوا أنَّ السكّان الآخرين لن يحتاجوا إلى السطح لأنهم لا يستطيعون تَحَمُّل تكلفة تركيب هذه الألواح. وبالتالي، فإنَّ الاحتفاء الكبير الذي حظيَ به توليد الكهرباء من الطاقة الشمسية من خلال مبادرات فرديّة وجماعيّة صغيرة[37]، يحتاج إلى إعادة تقييم بالنظر إلى مدى تعميق الانقسام على أسُس ماليّة واقتصاديّة.

[37] *Adam Rasmi, "Why Lebanon Is Having a Surprising Solar Power Boom," Time, March 2, 2023, https://time.com/6257557/lebanon-solar-power-boom/; Rodayna Raydan, "How Lebanon's Crisis Sparked a Solar Power Revolution," https://www.newarab.com/ (The New Arab, September 30, 2022), https://www.newarab.com/analysis/how-lebanons-crisis-sparked-solar-power-revolution.*

رابعاً. هـ. لجان البنايات: العضويّة، الاختيار، والدوافع

لا يوفّر قانون لجان البناء في لبنان سوى توجيهات قليلة لإدارة المساكن المشتركة. وبموجب القانون، تقوم لجان البناية المسجّلة بإدارة المباني السكنيّة التي تتكون عادةً من أجزاء مملوكة كملكيّة خاصّة (شقق سكنيّة) وأقسام مشتركة (المدخل والسطح والدرَج والمساحات الأخرى التي ليست شققاً). إنَّ لجنة البناية هي كيان قانوني (جمعيّة) يجب على أصحاب الشقق تشكيلها بعد الانتهاء من تشييد المبنى وتسجيله في الدوائر العقاريّة. وعلى هذا النحو، فهي تمثل مصالح أصحاب الشقق (أي المالكين وليس المستأجرين) وهي مكلّفة بإدارة جميع الأمور المتعلقة بحماية وصيانة الأقسام المشتركة للمبنى وتشغيلها، بالإضافة إلى حلّ النزاعات بين المالكين المختلفين في حالة ظهورها. صيغَ هذا القانون للمرة الأولى في العام ١٩٦٢، ضمن إطار تاريخي شهدَ تحولاً من المُلكيّة الفرديّة أو العائلية بمساحات سكنية أكبر، إلى مجموعات من العائلات النواتيّة التي تسكن في نفس المبنى. وعندما تم تحديث القانون في العام ١٩٨٦، كانت اللّجان موجودة في العديد من المباني كهيئات إدارية ذات هيكل مؤسّسي وهوية قانونية. وكانت وظيفتهم محدودة تتمثّل بضمان النظافة والصيانة والتشغيل السّلس للمساحات والخدمات المشتركة. لكن مع مرور السنوات، زادت موجات أزمات الكهرباء وتراجُع البُنية التحتيّة بالإضافة إلى الأزمة المالية الأخيرة، من العبء المُلقى على عاتقهم، حيث وجدت اللجان نفسها فجأةً تتولى إدارة خدمات البنية التحتيّة في المبنى.

من الناحية العملية، لدى ٦ من ٨ مباني درسناها، نوع من نظام إدارة جماعية الذي أطلق عليه المشاركون في البحث «لجنة البناية»؛ تم تكليفها بإدارة الأقسام المُشتركة، و٤ منها فقط هي لجان مسجّلة رسمياً. ويتراوح عدد أعضاء اللجنة من ٣ إلى ٩ أعضاء، رغم أنه في أغلبها، قام ٢ أو ٣ في أحسن الأحوال، بأكثريّة العمل.

في المُجمل، ضمّت لجان هذه المباني الستّة، ٢٥ عضواً (٢٠ رجلاً و٥ نساء)، بالإضافة إلى لجنتين لم تتضمّن أي تمثيل نسائيّ، و٢ منهما اتسمت بحضور نسائيّ مُهمَّش، ولجنتَين إضافيّتَين كانت النساء فيهما نشطات وتولّينَ واجبات تنظيميّة. كانت أعمار معظم الأعضاء تتراوح بين ٣٠ و٦٠ عاماً، أمّا عضوَين اثنَين (من أصل ٢٥) فهما زوجَين، كانا أكبر سناً وغالباً ما شغلا هذا الدور لسنوات طويلة.

«نحنُ كأعضاء في اللّجنة، لا يجب أن نتحمّل مسؤوليّة المبنى لمدّة طويلة، يجب أن يكون هناك تغيير مستمرّ. كنتُ آخذ كل شيء على مسؤوليتي وفي فترة كنتُ وحيداً تماماً، إذ لا أحد يريد تحمُّل المسؤوليّة»

حبيب، رئيس لجنة بناية، من مقابلة أجراها مع سامي، باحث مشارك

تُعتَبَر السِّمات القياديّة، والوضع والمهارات الاجتماعية، والمعرفة التقنية ببعض الأمور، هي من ضمن الميزات الأساسية التي يجب الأخذ بها عند عملية اختيار أعضاء اللّجان، بالإضافة إلى توافر الوقت لديهم. أمّا في تشكيل هذه اللّجان، فقد تمّ انتخاب لجنتَين فقط في ٢ من المباني الستّة، إلّا أنَّ هذه الانتخابات لا تعكس بالضرورة التمثيل الديمقراطي. ففي أحد المباني، مثلاً، تم تشكيل لجنة وتسجيلها رسمياً من قِبَل بعض المشترين الأوائل/المالكين، لإدارة الأعمال المتبقية في الأقسام المشتركة قبل إشغال باقي المبنى. وبقيَت تلك اللجنة من دون تغيير تقريباً ولم تَعقد اجتماعاً واحداً مع السكّان الحاليين، أو تنظّم أيّ عمليّة انتخابيّة أخرى منذ ٨ سنوات على الأقل. وفي مبنى آخر، لم يتمّ انتخاب اللّجنة وتسجيلها رسمياً إلا بعد اكتشاف عمليات احتيال قامَ بها أحد الأعضاء في اللّجنة السابقة.

من حيث الدافع للمشاركة في اللّجنة، غالباً ما يكون الأعضاء هم السكّان الذين يستجيبون لمساعدة جيرانهم خصوصاً في ظلّ الأزمات. وفي الواقع، تتشكّل لجنة المبنى في البداية من السكّان الذين يأخذون زمام المبادرة ويتطوعون بوقتهم ومجهودهم الشخصي، وغالباً ما يهتمّون ببعض جوانب المساحات والخدمات المشتركة والمظهر العام للمبنى. عموماً وفي معظم المباني، يقوم أعضاء اللجنة بواجب أخلاقي، في خدمة جيرانهم، وإن كان ذلك واجباً شاقاً ومُتعباً.

وجدنا أنَّ عمل اللّجان متجذّر في المُمارسات الثقافية القائمة ويتأثر بما يُنظر إليه على أنه أعراف حُسن الجوار. وكان لرأس المال الاجتماعي والمالي الذي يمتلكه السكّان دورٌ فعّال في اختيار أعضاء لجنة البناية وعملها على ثلاثة مستويات:

للأعضاء الرغبة والوقت لخدمة المبنى: وعلى هذا النحو، فإنَّ المُقيمين ذوي رأس المال الاجتماعي الأكبر هم الأشخاص الذين يتم اختيارهم في أغلب الأحيان كأعضاء في اللجنة. ومن خلال رأس المال الاجتماعي هذا، نتبع تفسير بورديو (١٩٨٦) وهو مفهوم «حجم شبكة العلاقات» التي يمكنهم حشدها و«حجم رأس المال (الاقتصادي أو الثقافي أو الرمزي) الذي يمتلكونه» والذي يرتبطون به. ونلاحظ أنه لكي يكون أحدا عضواً ناجحاً في اللجنة، يجب أن يُنظر إليهم بأنهم يتمتعون بوضع اجتماعي مناسب، وبأنهم قادرون على التواصل بشكل فعّال مع الجيران الآخرين، وأنهم يمتلكون المعرفة حول كيفية إدارة العلاقات مع مقدّمي الخدمات والمورّدين (أصحاب المولّدات، أصحاب صهاريج المياه، مزوّد خدمة الإنترنت، إلخ). في بعض البنايات، تتكون اللجنة من المهنيين الذين يتمتّعون بمهارات إداريّة عالية. على سبيل المثال، في بناية ياسمين، تتكون اللجنة من رجال أعمال، تعمل وفق عقلية التسلسُل الهرمي للشركات، وتتّخذ قرارات سريعة بدون التشاور مع باقي السكّان. أمَا المعرفة التقنيّة والقانونية، فهي أيضاً من المصادر المُهمّة للرأس المال الاجتماعي، خصوصاً فيما يتعلق بالمبنى أو معرفة تاريخه حتّى. وعلى نحو متزايد، يبدو أنَّ المعرفة التقنيّة بأمور الكهرباء، وخصوصاً مصادر الطاقة المتجدّدة، تحظى بتقدير وإعجاب متزايد في هذا السياق.

استفاد أعضاء اللّجان أيضاً من الروابط الاجتماعية مع أحزاب ونخب سياسية مؤثّرة، للنجاح في دورهم. ففي بنايات ريما وفاديا وعماد، يلحظ أنَّ لدى بعض الأعضاء ارتباطات سياسيّة. مثلاً، في مبنى فاديا، تمكّنَ أحد الأعضاء من تزويد المبنى بمازوت «بسعر أرخص» للمولّد خلال الأزمة عبر علاقاته (السياسيّة) في عمله. وعلى عكس ذلك، في بنايات عماد، عزّزت علاقات رئيس اللجنة بحزب سياسي من سلطته وسبُل تزوّده بالطاقة، في الوقت الذي تكافح فيه الأسَر الأخرى لإبقاء منازلها مزوّدة بالكهرباء، فيما تتعرّض سبل عيشها للتهديد يومياً.

تُعتبَر القدرة على التواصل مع السكّان الآخرين وحلّ النزاعات بينهم عند ظهورها، واحدة من مصادر رأس المال الاجتماعي المُهمَّة، ولكن الأقل وضوحاً من غيرها. هذا يفسّر- إلى حدٍّ ما - لماذا كانت النساء الأكبر سناً، اللاتي يَعِشنَ منذ فترة طويلة في هذه البنايات، ولديهنَّ الوقت ويتمتَّعنَ بعلاقات جيدة مع الجيران، من أهم الأعضاء في لجنتَين من لجان البنايات التي درسناها. إذ تضطر أم رامي للاتّصال هاتفياً بجيرانها وزيارتهم باستمرار لضمان تحصيل الاشتراكات الشهريّة لتأمين مصاريف المبنى. أمّا سلوى، فهي الّتي تحلّ خلافاً مع جارتها من خلال دعوتها إلى منزلها و«التحدث معها مثل ابنتها». وغنيّ عن القول هنا أنَّ الجندر هو المفتاح في إدراك وامتلاك رأس المال الاجتماعي، ويبدو أن عمل النساء في هذه المجموعة يتبع تقسيم العمل بين الجنسين في البلاد بشكل عام؛ حيث كانت المرأة، أثناء تواجدها في اللجنة، تتولى أعمال السكرتاريَة والأعمال الإداريّة والعلاقات، أو على حدّ تعبير زميل سلوى في نفس اللجنة: «اللجنة عندي، أنا أدير اللجنة وسلوى تنفّذ فقط».

ومع ذلك، فإنَّ خدمة الجيران من خلال اللجنة تُعدّ أيضاً مصدراً للرأس المال الاجتماعي وتفسّر دوافع البعض، وخصوصاً الرجال، لمواصلة قيامهم بهذا العمل. إذ إنَّ الثقة الممنوحة لأعضاء اللجنة كانت مصدر فخر للكثيرين ومصدراً أساسيّاً لتحسين الوضع الاجتماعي. على سبيل المثال، يُعبّر شادي عن فخرِه بأنَّ السكّان «لديهم ثقة عمياء» به. ويشرح نديم بالتفصيل كل الأشياء التي قام بها بالنيابة عن البناية، ويفتخر بقدرته على تغطية النفقات واستخدام اتصالاته لحلّ التكاليف المتعلقة بالكهرباء في البناية.

ويَظهر امتلاك رأس المال الاجتماعي في الفرق بين المباني (وليس داخلها فقط). إذ تمكّنت البنايات ذات الدخل المرتفع والتي تتمتّع بموارد مالية جيّدة ومعها سكّانها الأغنياء ذوي شبكات العلاقات الجيّدة، من حماية أنفسهم من التجربة اليومية للأزمة. وحصلوا على مادّة المازوت بسهولة أكبر مقارنةً مع غيرهم، وبالتالي عزلوا أنفسهم، حتى لو تمّ ذلك بتكلفة عالية أو على حساب الآخرين. وفي هذا السياق، تصف ياسمين بنايتها بأنها «حصن يحمي سكانها وتُميّزهم عمّا هو خارجها في آن واحد». وتُعيد والدتها التأكيد كيف أنهم لم يشعروا بأثر انقطاع الكهرباء قبل اشتداد الأزمة، وحتى ذلك الحين، وجدوا الحلول مهما كانت باهظة الثمن أو كان ذلك مضرّاً بمُحيطهم. وما دفع والدة ياسمين بالانتقال إلى تلك البناية هو الانقطاع المستمرّ في توفير المياه والكهرباء منذ عام ٢٠١٥. ومن هذا المُنطلق، فإنَّ النخَب التي تتمتّع بنفوذ وذات دخل مرتفع هي التي تنتصر في الأزمات وتستمرّ كالمُعتاد الحياة اليومية العاديّة بالنسبة لهم. وهذه المكاسب التي تحققها الأسَر ذات الدخل المرتفع لا تأتي خالية من التكاليف التي يتحملها الأشخاص الأقل حظاً. فبالنسبة لهذا المبنى الراقي، كان للمولّد الصاخب الذي يعمل على مدار ٢٤ ساعة أثناء الليل آثاراً سيّئة على الصحّة النفسيّة لسكان المباني المجاورة، جرّاء الانبعاثات والضجيج المُتواصل.

ويمكن للبنايات التي تبدو متوسّطة الدَّخل أن تستفيد من شبكات المزايا والمنافع أيضاً، وأن تعمل على تجميع رأسمال اجتماعي بطرُق أكثر ضمنيّة. وفي هذا الصدد، نجد أنّ الامتياز والمكانة في مباني بيروت لم يَعد كما كان الحال: مدخل مُبهرَج أو بوابة كهربائية أو واجهة تلمع؛ بل أصبحت الطنين شبه المستمرّ لمولّدات المازوت في هذه البنايات، والتي توفر ساعات طويلة من الراحة والبرودة في الصيف لسكانها.

رابعاً. و. التفاوض على الإنصاف والعدالة وسط الحاجات المُتضاربة

«اولادي بيرجعوا الساعة ٤:٠٠. ما فيكن تطفوا الموتور (المولّد) الساعة ٣:٣٠».

«بناتي بيرجعوا من الشغل الساعة ٥:٠٠، مش معقول ينطروا بالشارع للساعة ٥:٣٠ أو ٦:٠٠ ليدور الموتور. مش ظابطة بنات يوقفوا بالشارع. أكيد ما بتقبلوها على حالكن، صح؟»

«مش منطق الأولاد وستات البيوت يقعدوا كل النهار بلا كهربا، والرجال يدوروا المولّد من الساعة ٦:٠٠ للساعة ٣:٠٠ الصبح. وأصلاً رجب (الناطور) مش مجبور يضلّ فايق لـ ٣:٠٠ الصبح ليطفي الموتور حتى حضرتكن تناموا عالمكيّف».

«أنا مالكة بهيدي البناية مش مستأجرة وعندي حقّ بالموتور وتقرير ساعات تدويره» (...)

«يلي بيدفع بيطلعلُه، ويلي ما بيدفع مشكلتُه»

«كلنا إخوة وعيلة وحدة وبدنا مصلحة البناية فوق كل شي»

«أنا عم إدفع إشتراك متلي متل غيري... وما عم إستفيد من أوقات تشغيل الموتور...»

«يلي مش دافع إشتراك هيدا الشهر ما بيطلعلُه يعترض»

مقتطفات من أقوال لجيران فاديا، باحثة مُشاركة، على مجموعة خاصّة للمبنى على تطبيق المحادثات «واتساب».

إنَّ إدارة الحاجات المُتضاربة للسكان بالإضافة إلى إدارة البنية التحتية التقنية التي تسمح بتلبية هذه الحاجات، ليست مَهمَّة سَهلة، خصوصاً مع تضارُب الأولويات. ففي المباني التي تُشغّل مولّداتها الخاصة مثلاً، أدّت جدولة ساعات تشغيل المولّد في بعض الأحيان إلى حدوث تضارُب في مصالح السكّان. وكان على هذا التقنين أن يوازن بين تكلفة المازوت، وميزانيات الأسَر، واحتياجاتهم، ورغباتهم. وفيما فضّلت بعض ربات البيوت إمداد الطاقة وتشغيل المولّد خلال النهار، أراد الرجال والنساء الذين يعمَلون أن يتمّ اتباع جداول عملهم في تشغيل المولّد، في حين أرادت الأسر الميسورة زيادة الإمداد بالطاقة وبالتالي زيادة ساعات تشغيل المولّد مهما كلّف الأمر، لأنها ببساطة تستطيع تحمّل التكاليف الإضافيّة لذلك.

في أحد المباني، كانت هناك دعوات لتشغيل المولّد في الوقت المناسب عندما تعود البنات من المدرسة، حيث «لا يمكن أن ينتظرنَ خارجاً في الشارع حتى يتم تشغيل المولّد وبالتالي تشغيل المصعد». كان لا بدّ من الالتزام بكل هذه الجداول الزمنية والتعبير عن هذه المطالب في الاجتماعات، وعلى مجموعات «واتساب»، وبين الجيران. كل ذلك على أمل تلبية المتطلبات في تحديد ساعات عمل المولّد لإطالة عمره من جهة وخفض التكاليف من جهة أخرى.

وكان للأزمة المالية أثر كبير في هذه الصراعات والانقسامات داخل المبنى الواحد. ففي حين أراد بعض السكّان من أصحاب الدخل بالدولار حلولاً لتحسين ظروفهم المعيشية بأيّ ثمن، واجه آخرون ضغوطاً وتحدّيات ماليّة لأنّهم لا يزالوا يحصلون على دخلهم الشهري بالليرة اللبنانية منخفضة القيمة، وبالتالي لم تعُد ساعات الكهرباء الإضافية تمثّل أولوية لهم. وكما قالت إحدى الجارات: «يبدو أنّكم تعيشون في لالا لاند»، داعية جيرانها إلى «النزول على الأرض ورؤية ما يحصل» مضيفةً: «لا أستطيع الدفع وأفضّل استخدام أموالي لشراء الضروريات لعائلتي وأولادي وعدم الدفع مقابل ٣ ساعات إضافية من الكهرباء أثناء الليل». هذه الرّسالة الصادقة والصريحة ليست موجّهة من مواطنة في وطن ملأتهُ الأزمات بوجه النُخبة الحاكمة، بل من جارة بوجه جيرانها الآخرين في المبنى نفسه.

وجدنا أنَّ فوارق الدَّخل الناشئة أخذت أبعادها اليوم داخل المبنى الواحد، ممّا يؤثر على المساحات المشتركة (وهو ما سنتناوله بالتفصيل لاحقاً)، ونتوقّع أنَّ مزيداً من المباني ستواجه هذه المشكلة. ويكفي القول إنَّ في المبنى الواحد، كانت هناك أسَر قادرة على دفع ٣٠٠٠ دولار لشراء محوّل كهربائي (إنفرتر Inverter) مع بطّاريّة «ليثيوم» لتشغيل المصعد، في حين تكافح عائلات أخرى لتوفير ١٠٠ دولار شهرياً لدفع اشتراك المولد الشهري بقدرة ٥ أمبيرات فقط. وتجدر الإشارة إلى أنَّ ١٠٠ دولار هو مبلغ كبير جداً كبدَل شهري لـ ٥ أمبيرات، ما يمثّل تصاعداً مُتسارعاً في تكلفة الكهرباء خلال عامين فقط نتيجة رفع الدّعم عن المحروقات. ولسوء الحظّ، ارتفعت خلال تلك الفترة أسعار النفط عالميّاً والتي كانت متقلّبة، فيما ازدهر قطاع الطاقة غير الرسميّة في بيروت، حيث فرض مقدّمو الخدمات أسعاراً مرتفعة لضمان بقاء قطاعهم مربحاً والتحوّط ضد المخاطر الماليّة القادمة. وتشير إحدى الباحثات على سبيل المثال، إلى أنَّ المبلغ الذي تدفعه حالياً مقابل اشتراك المولّد الشهري، كان يُستخدم - قبل بضع سنوات - لتغطية فاتورة الكهرباء لأسرة متوسطة الدخل لمدة ٢٤ شهراً.

تُشير غالبية ملاحظاتنا الميدانية إلى أنه لا يمكن الهروب من مسألة العدل والإنصاف، في محاولات السكّان لتلبية احتياجاتهم من الكهرباء، وحصولهم على الخدمات، ضمن ميزانياتهم المالية. وحقيقة ما إذا كانت القرارات المتخذة على صعيد اللّجان هي قرارات عادلة لمختلف الأسَر أم لا، هو سؤال لا يمكننا الإجابة عنه، ولا يسعنا إلا أن نقول إنَّ إيجاد نظام عادل ومُنصف يثير تحدّيات كبيرة في إدارة المباني ودور لجان البنايات.

باختصار، إنَّ اتخاذ القرار وخطاب السكان حول كيفية توزيع التكاليف بين الشقق أو الوحدات السكنية بشكل عادل، يعتمد على:

1. ما إذا كان السكّان مالكين أو مستأجرين. فمن الناحية النظرية، إنَّ التكاليف التي يمكن اعتبارها استثماراً طويل الأجَل للمالك، لا ينبغي أن تقع على عاتق المستأجر. وفي حين يشير القانون إلى أنَّ المالك هو جزء من لجنة البناء، إنَّ القرار المتعلّق بمن هو المسؤول عن النفقات، يعتمد على نوع عقد الإيجار المعمول به ومبلغ الإيجار المدفوع.

2. الطابق الذي تقع فيه الشقة، ربطاً باستخدام المصعد، كما ذكرنا سابقاً.

3. ما إذا كانت الوحدة السكنية مشغولة أم فارغة، وتحديداً ربطاً باستهلاك الخدمات المشتركة، كالمياه والطاقة من مولّد مشترك.

4. ما إذا كانت الوحدة أو القسم في العقار محل تجاري أو شقّة سكنية. لأنّه في بعض الأحيان، قد يستهلك المحلّ التجاري كهرباء أكثر في حين لا يستخدم خدمات المبنى الأخرى. أمّا في المباني التي تحتوي على متاجر بواجهات على الشارع، فالديناميكية تختلف إذ يعتبر المتجر، خارج المبنى مادياً ومعنوياً.

5. عدد سكان المنزل، ما يؤثر على استخدام المصعد واستهلاك المياه.

6. القدرة المالية للأسرة، والتي ظهرت (كما أشرنا في الفصل السابق) في المراحل الأولى من الأزمة.

7. استعداد السكّان الذين لديهم القدرة الماديّة لتغطية كلفة بعض الخدمات المشتركة عن جيرانهم، إمّا كبادرة لحسن الجوار أو لضمان استمراريّة توفّر هذه الخدمات.

في معالجة جميع المتغيّرات المذكورة أعلاه، لم يكن لدى السكّان إجراء متّفق عليه يمكن اتباعه. ففي الوقت الذي استخدم العديد من أعضاء اللّجان والسكّان خطاب «اتباع القانون»، فإنَّ القانون في الممارسة العمليّة لم يقدّم التوجيه اللازم، ورفض العديد من السكّان الافتراض بأنَّ القانون يُلزم الجميع بالمُساهمة بالتساوي، كما أشار أحدهم: «هذا كلّه هُراء، لا أعرف من أين أتوا بما يسمونه قانون الأبنية هذا».

ومن الناحية العملية، استخدم السكّان عند التفاوض ديناميكيات الجندر والقيم الثقافية، وفي بعض الأحيان نفوذهم الاجتماعي، وقدرتهم المالية، ووضعهم الوظيفي، فضلاً عن ميزتهم كمالكين (مع مزيدٍ من الحقوق مقارنةً بالمستأجرين) للتأثير على القرارات المُتخذة. وقبل كل شيء، إنَّ مساهمة السكّان الشهرية في نفقات المبنى أمر بالغ الأهمية، فأولئك الذين لم يدفعوا المتوجّب عليهم، لم يُسمح لهم أن يعترضوا، كما هو الحال مع جيران فاديا أعلاه.

وهكذا كانت ديناميكيّة العدل والإنصاف يخضعان باستمرار للمعايير الاجتماعية المتّفق عليها، وأنظمة السُّلطة والتراتبيّة الموجودة داخل المبنى. ومن الأمثلة على ذلك، عمليّة صنع القرار التي كان يسيطر عليها الرجال بشكل رئيسي، كما هو الحال في مبنى ياسمين. فإذا هُمِّشَت احتياجات النساء من ربّات المنازل، كما هو الحال في حالة ساعات عمل المولّد في مبنى فاديا، فهل هناك إجراء تصحيحي يمكن اتخاذه قبل وضع جدول تشغيل جديد للمولّد؟ تشير العديد من الأمثلة إلى الطابع الجندري في عملية صنع القرار كما وُصِفَ سابقاً فيما يتعلق بسلوى وأم رامي. وفي حين أنَّ عناصر الجندر في لجان البناء تستحق مزيداً من البحث، يسرّنا تسليط الضوء على النتائج التي توصّلنا إليها في هذا البحث فيما يتعلق بتضارب أولويات الكهرباء في المنازل والمباني من خلال الجندر والدَّخل، ومسؤوليات الرعاية للمرأة، والتي تمنعها في بعض الأحيان من القدرة على أن يكون لها صوت لتشارك بفاعلية في صنع القرار.

وبالتوازي، فإنَّ مجموعة الأعراف الاجتماعية نفسها أعطت المرونة لما يُعتبر مجرّد فرص للتضامن بين الجيران. وقد يدفع بعض السكّان نفقات إضافية بشكل غير رسمي، أو يَمنحون المبنى «قرضاً» عن طريق دفع اشتراكاتهم مُسبقاً عندما يمرّ الجيران الآخرون بصعوبات مالية لا يستطيعون بسببها دفع اشتراكاتهم في وقتها.

رابعاً.ز. بين الحلول الفرديّة والتعاونيّة

كان الهدف الرئيسي لهذا البحث هو تحديد نماذج لإدارة البنايات التي تستجيب بشكل إيجابي لاحتياجات السكّان من الطاقة وتسمح بتحسين العلاقات والتعاون. ونلاحظ، في معظم المباني، وجود مَيل للتعاون لدى السكّان الذين يلجؤون للحلول الفردية فقط عندما يفشل هذا التعاون. ومع ذلك، فإن التعاون غالباً ما يفشل، وتسود الحلول الفرديّة لمعالجة ولو جزء من المشكلة فقط. يمكننا أن نحدّد بشكل عام ٤ توجّهات لحلول تقع بدرجات مختلفة على طيف من درجات التعاون، كما يوضح الجدول أدناه. يمكن العثور على العديد من هذه الأساليب للتعامل مع المشاكل المتنوعة.

حلّ فردي

تدبير يلبي احتياجات الأسرة، مستقلّ عن النظام الجماعي للمبنى (مثلاً: تركيب نظام بطاريّة UPS في المنزل)

حلّ اقتصادي

تدبير يلبّي احتياجات بعض الأسَر، باستخدام الموارد المشتركة جزئياً على الأقل، ولكنه يمنح وصولاً انتقائياً لأولئك القادرين على دفع النفقات (مثلاً: استعمال المصعد عبر مفتاح أو جهاز تحكُّم خاص للأفراد الذين يدفعون)

حلّ جماعي

تدبير يجب على جميع الأسر المشاركة فيه والدفع مقابل الحصول عليه، ولكن هناك أقلية تقرّر ذلك بدون التشاور مع الآخرين وربما بدون قبول حلول مطروحة (مثلاً: دفعة شهرية إلزامية لضمان توفير الكهرباء على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع للمبنى بأكمله)

حلّ تعاوني

تدبير تساهم فيه جميع الأسَر وتستفيد منه، ويستند إلى عملية صنع قرار جماعي وأدنى قاسم مشترك في الدفع بين الجيران (مثلاً: دفعة شهرية منخفضة يستطيع الجميع تحمّلها، حتى لو كان ذلك يعني ساعات عمل أقلّ لتشغيل المولد)

«مع تكاثر المشاكل التي لا تجد الدولة حلولاً لها، وما أكثرها، أصبحنا متخصّصين في حلّها، ولكن الجيّد والسيّء في آنٍ معاً هو الحلّ الفرديّ الذي يحلُّ مشكلة شخص أو عائلة، ولكن ماذا عن البقيّة؟ لا جواب. ثلاثة من جيراننا حلّوا مشكلة انقطاع المياه المستمرّ والخلافات السطحيّة على موضوع تعبئة الصهريج، بأنّهم فصلوا مياههم عن مياه البناية المشتركة فأصبح لديهم خزان أسفل المبنى وخزّان على السطح، يقيهم انقطاع المياه (في أكثر الأوقات). أمّا بالنسبة لحلّ مشكلة تقنين المولّد أيضاً هناك من اختار تركيب بطاريّة كحالتي مثلاً»

سامي، باحث مُشارك

إن الدوافع التي تشجّع كل حلّ من هذه الحلول عديدة وديناميكية. وقد دفع اشتداد أزمة الطاقة والأزمة المالية السكّان إلى الردّ بعدّة طرق، وكان النهج المتّبع يَعتمد على طبيعة المشكلة، والتركيبة الاقتصادية لسكان المبنى، والأسلوب الإداري للّجنة.

ومن حيث طبيعة المشكلة، لجأ السكّان إلى الحلول الفرديّة منذ البداية، عندما كانت المشكلة سهلة الحلّ وغير مكلفة على المستوى المنزلي، كما هو الحال في شراء بطارية UPS منخفضة التكلفة لضمان عدم انقطاع الإنترنت مثلاً. أمّا الأسر القادرة على تحمل تكاليف إضافيّة، فاعتمدت حلولاً فرديّة أغلى. ومع ذلك، فإنَّ بعض المشاكل كانت بحاجة إلى مناقشتها وحلّها جماعيّاً لأنها ترتبط بالمساحات المشتركة، كتعبئة المياه من صهريج خاص (مزوّد خدمة) في الخزانات المشتركة أو إمداد المصعد بالطاقة؛ وعادةً ما يكون حلّ هذه المشاكل مكلفاً بشكل لا يستطيع منزل واحد تحمّله.

ودفع اشتداد الأزمة لجان البناء إلى القيام بدور أكبر استلزم تعاوناً أكبر في هذه المساحات. في البداية، شعر أولئك الذين لديهم الإمكانية المادية الكافية بالواجب الاجتماعي والتضامن مع جيرانهم لتغطية نفقات أولئك الذين لا يستطيعون الدفع. وفي بعض الحالات حسَّن التعاون العلاقات، والذي تُرجِم تدريجياً إلى حسّ جماعي. وفي حالات أخرى، ومع تفاقم حدّة الأزمة، لم يكن هنالك أي مجال لهذا الحسّ الجماعي. كان التعاون إما تبادلياً بدون أثر على العلاقات أو فاشلاً. وقاد السكّان بالتالي إلى البحث عن حلول فرديّة بدلاً من ذلك.

ويُعدّ التركيب الاقتصادي لسكّان البنايات ومدى التفاوت الاقتصادي بينهم متغيراً رئيسياً آخر. فقد خلقت الأزمة المالية طبقات اجتماعيّة جديدة، كما ذكرنا سابقاً. وفي الوقت الذي تمكن فيه بعض السكّان من دفع مبالغ كبيرة لتغطية تكاليف تشغيل المصعد على سبيل المثال، لم يتمكن البعض الآخر من ذلك. الأمر الذي أدّى إلى ممارسات إقصائية، حيث وضعت بعض المباني طرُقاً للوصول الانتقائي إلى الخدمات المُشتركة على أساس من يدفع مقابل هذه الخدمات. تمّ تركيب مفتاح / جهاز تحكُّم بالمصعد ليقتصر استعماله فقط على السكّان الذين شاركوا بالدفع، ما يجعل المصعد امتيازاً يؤدي تلقائياً إلى انقسام في العلاقات بين الجيران.

الدافع الثالث والذي يشكّل أهميّة خاصّة هو الممارسات الإداريّة في المبنى. فرغم أننا لا نملك «نماذج» لأفضل الممارسات، إلا أنَّ النهج الإداري المنفتح والتشاوري الذي يراعي الاحتياجات يبدو الأكثر نجاحاً. هذا النموذج، الذي وصفه أحد أعضاء لجنة البناء بأنه «الإدارة بالّتي هي أحسن» يتّسم بالمرونة في الحلول المقترحة، ويتيح مساحة واسعة للتشاور ويعتمد أدنى قاسم مُشترك يمكن لجميع السكّان القبول به. ويشمل هذا النموذج الاتفاق على مبلغ الاشتراك الشهري في صندوق المبنى. وإذا كان دفع المساهمة الشهرية في نفقات البناء، يمنح السكّان الفرصة للمشاركة في صنع القرار بشكل جماعي، فإنَّ زيادة هذه المساهمة تخلق ديناميكية إقصائية، ليس فقط من حيث استفادتهم من الخدمات، ولكن أيضاً من حيث المشاركة في قرارات المبنى. إنَّ اعتماد القاسم المشترك الأدنى يعني أنَّ جميع السكّان يمكنهم الدفع، وبالتالي يتم منحهم جميعاً فرصة المشاركة في عملية صنع القرار.

يتم تسهيل أسلوب الإدارة هذا من خلال التواصل وبناء الثقة. لم يُعقد سوى عدد قليل من المباني اجتماعات للسكان، ولم تكن الاجتماعات بحدّ ذاتها مؤشراً على وجود حوكمة أكثر جماعية او تشاركية. بل على الاغلب كانت مجموعات الواتساب حين تشمل جميع الأسَر وبتم عبرها مناقشة القضايا والتصويت بديل عن تلك الاجتماعات، ووسيلة مناسبة لحوكمة شفافة. كان لدى جميع المباني التي تمت دراستها، باستثناء مبنى واحد، مجموعة واتساب واحدة على الأقلّ، ولكن في بعض الحالات، كانت هذه المجموعات مخصّصة فقط لعدد معيَّن من السكّان، أو لأعضاء اللجنة فقط، لمشاركة القرارات بهرميّة من أعلى إلى أسفل مع مساحة صغيرة للحوار. ويبدو أنَّ قنوات الاتصال الشاملة والشفافة عزّزت الثقة والتضامن بين الجيران وساهمت في إيجاد حلول أكثر تعاونيّة.

رغم أننا اعتمدنا البناية كوحدة تحليل، إلا أنَّ المباني بشكل عام تعمل ضمن نطاق حيوي حضري بموازاة مبانٍ مُجاورة أخرى ومقدمي الخدمات (أصحاب المولّدات، أصحاب صهاريج المياه، مزوّد الدش والإنترنت، إلخ). يمكن وصف بعض المباني بأنها «مبانٍ شقيقة» يرتبط بعضها ببعض بتاريخ مشترك يجمعها منذ نشأتها، كما التقاطع في الملكيّة، وشبكات مقدمي الخدمات. ولوحظ التعاون في بعض المباني، إما في محاولة إيجاد حلول تقنية مشتركة، أو شراء جماعي للوازم المبنى، أو التفاوض على الأسعار مع مقدّمي الخدمات، أو حتى التعلُّم المشترك، سواء كان ذلك فيما يتعلق بالمخاطر التي تهدّدهم أو الفرص المُتاحة.

رابعاً. ح. الانفعالات، والتطلّعات، والدولة

«أنا (كعضو في لجنة المبنى)، مثل ما شايفة، إدارة محليّة، وأنا الكهرباء وأنا بحلّ المشاكل و.. و.. و...»

مروى، عضو في لجنة المبنى في مقابلة مع فاديا، باحثة مُشاركة

يكافح أعضاء لجان البنايات، بحسن نيّة وجهود جبارة، لمواكبة متطلبات توفير الاحتياجات والخدمات لأسرهم وبناياتهم، بالإضافة إلى إدارة العلاقات الاجتماعية والتقنيّة المعقّدة حول البنية التحتية الهجينة. وكان التعب هو الشعور الذي لا مفرّ منه، يرخي بظلّه على سكان البناية المحاصرة بالضغوط من كُلّ صوب. فاشتكت سلوى، وهي عضو في إحدى اللّجان، من كثرة العمل الذي تتحمّل ثقله، بما في ذلك الشقّ العاطفي منه والناتج عن سماع شكاوى السكّان. كذلك تعبّر أم رامي (٧٨ عاماً) عن المشاعر نفسها، هي التي كانت مسؤولة عن اللجنة ومسك دفاتر المحاسبة في مبناها لعقدين من الزمن؛ وتضيف كيف أنها في أواخر السبعينيات من عمرها لا تزال مسؤولة عن هذه المَهمَّة وتخشى ارتكاب أخطاء حسابية.

ليس من المفاجئ إذاً أنه رغم المكانة التي توفرها عضوية لجنة البناية، فإنَّ عدداً قليلاً فقط من السكّان هُم على استعداد للقيام بذلك. في بناية أم رامي مثلاً، كثيراً ما كانت دفاتر المُحاسبة القديمة، وهي الدليل المادّي لمسؤولية لجنة البناية، تنتقل من يد إلى أخرى قبل إعادتها مجدداً إلى أم رامي؛ فالجميع كان يرفض تحمُّل المسؤولية.

وبعيداً عن لجنة البناء، يشعر السكّان بالإرهاق بسبب الإنشغال الذي لا نهاية له، بتأمين إمدادات الطاقة وتكاليفها المتصاعدة. كما ذكرنا سابقاً، يرافق الحديث عن «الكهرباء» وانقطاع التيار، شعورٌ دائم بالتوتّر والتردُّد. هذا التردُّد هو نتيجة تعقيد الموضوع ونقص الخبرة وغياب المشورة المستقلة والموثوقة في هذا المجال، ويزداد حدة مع الشعور بعدم اليقين في سياق لا قدرة للسكان على التحكم به. الاعتماد المتزايد على المولد الخاص، يخلق حالة من الحميمية والتعايش معه، فنشهد كيف تصبح الحياة اليومية - كالنوم والأعمال المنزلية والترفيه – سياسية.

في بحثنا عن ممارسات التعاون والبقاء وسط الأزمة في لبنان، أدركنا العبء الكبير الذي يضطر السكّان ولجان البنايات إلى تحمّله، مع أنَّهم نادراً ما يتذمّرون منه. وبعيداً عن تأثير انقطاع الكهرباء على الأفراد، على أعضاء اللّجان أن يتحمّلوا التحديات المُتمثلة في الاضطرار إلى إدارة الخدمات التي كان ينبغي على الدولة أن تقدّمها، ولكن من دون التمتع برفاهية التخطيط الاستراتيجي أو القدرة على التنبؤ بما يَكمُن وراء ذلك ولا الخبرة التقنية اللازمة لذلك. وصعوبة الاستجابة لهذا التحدّي ليست نِتاج عدم القدرة على التعاون، بل هي نتيجة فشل مؤسسات الدولة في تقديم مثل هذه الخدمات مركزياً أو على نطاقٍ واسع.

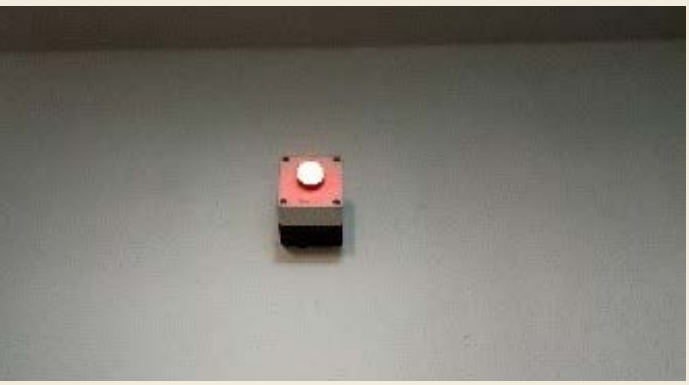

وأثناء التعامل مع الأنظمة الكهربائيّة الصعبة والمُعقّدة والتي على سكان بيروت التوفيق بينها، ما هي الرؤية التي تظهر لأنظمة الطاقة التي يرغبون فيها؟ تتأرجح تطلّعات المُشاركين في البحث بين الرغبة في تنظيم الدولة لهذه الخدمات لتخفيف عبء الإدارة اليومية وتنظيم مقدّمي خدمات المولّد من ناحية، والرغبة في تحرير أنفسهم من الخدمة البيروقراطية والتي لا تعمل من ناحية أخرى. وهكذا فإنّ إخفاقات الدولة تولّد خليطاً من المشاعر المُتناقضة. فالبُنية التحتيّة الهجينة الجديدة، وتشابُك خدمات الشبكة والأسلاك ومولّدات المازوت والبطاريات بمختلف أنواعها والألواح الشمسية، هو شيءٌ مُؤثّر طبعاً. بالإضافة، يتصارُع السكّان مع مشاعرهم، ليس فقط تجاه فقدان الكهرباء وتأثير ذلك عليهم، ولكن تمتدّ هذه المشاعر نحو فهمهم لحقيقة من هُم كمواطنين أو مقيمين في هذا البلد.

ويُشار إلى الكهرباء التي توفرها «مؤسسة كهرباء لبنان» المملوكة للحكومة، باسم «الدولة» في اللغة اليومية، والكلمة ترمز حرفيّاً إلى «الدولة» على عكس الكهرباء التي توفرها الكيانات الخاصة. وتعتبر هذه التسمية بمثابة اختصار مناسب، ولكنها تلخص أيضاً العلاقة بين توفير الكهرباء المنتظم والدولة الفعالة التي تتآكل تدريجياً[38]، فغياب كهرباء الدولة من غياب كيانها ودورها، لذلك يستعمل اللبنانيّون عبارات مثل: «إجت الدّولة» عندما يتزوّدون بالطاقة من «مؤسسة كهرباء لبنان»، و«راحت الدّولة» (عندما تنقطع الكهرباء)، أو السؤال الشهير: «دولة أو إشتراك؟» لمعرفة من يزوّدهم بالطاقة في وقت معيَّن.

إنَّ توفير الكهرباء في لبنان بشكل متغاير وهجين هو أمر نشأ عليه العديد من الباحثين والباحثات في هذا البحث واعتادوا عليه، وهو ما يشكّل حياتهم ويلخّص علاقتهم بالدولة ببساطة. ويشير سامي إلى أنه من خلال الاعتماد على خدمة المولّد، يتذكّر أنه كمواطن لبناني، ليس لديه أيّ حقوق، بل المزيد من الواجبات والمصاعب. إنَّ الافتقار إلى إمدادات موثوقة من الطاقة على مدار ٢٤ ساعة يجدّد إحساسه بالظلم كمواطن، فتقتصر حياته اليومية على مراقبة ضوء مصباح البلديّة في الشارع خارج منزله - إذا كان مضاءً، فهذا يعني أنّها كهرباء «مؤسسة كهرباء لبنان»، وإلا فهي كهرباء المولّد الخاص، وهذه الأخرى لديها ضوءها الصغير المعلّق على العَمود أيضاً.

ويتابع سامي: «كانت كهرباء الدولة هي الحلم، والحلّ السّحري عندما يمكن استخدام العديد من الأجهزة الكهربائية في المنزل في وقت واحد مقارنة بـ ٥ أو ١٠ أمبيرات محدودة من إشتراك المولّد الخاص. لكن الآن، في ظل الأزمة، هناك انجذاب نحو إشتراك المولّدات وأصحابها، الذين هُم معنا ولا أحد ضدّنا سوى دولتنا ومعها مؤسّسة كهرباء لبنان البهية». وتكشف هذه المشاعر عن علاقة متناقضة مع الدولة ومؤسساتها، شكّلتها سنوات من التطلعات والآمال التي لم تتحقق. وكما ذكرنا سابقاً، كانت الآمال في أن تصبح خدمات الكهرباء شاملة موجودة دائماً جنباً إلى جنب مع عدد لا يحصى من المطالب السياسية والاجتماعية الأخرى، ولكن في اللحظة الحالية، تشكل تلك الإخفاقات في تقديم الخدمات بشكل ملحوظ الخيال السياسي بأكمله في البلاد.

> «يَعرف هذا الوحش تماماً كيف يشغل أيامنا وسنواتنا في معارك عبثية غير منتهية، معارك حول فاتورة اشتراك الكهرباء، مبلغ الإيجار الشهري، مواعيد وساعات الكهرباء المحدودة التي تزوّدها الدولة، ساعات تزويد المياه المحدودة أيضاً، الحسابات غير المنتهية حول مدى استهلاكنا لأمبيرات الضوء والكهرباء»
>
> رامي، باحث مُشارك

38. Ala'a Shehabi and Muzna Al-Masri, "Foregrounding Citizen Imaginaries: Exploring Just Energy Futures through a Citizens' Assembly in Lebanon," Futures 140 (June 2022): 102956, https://doi.org/10.1016/j.futures.2022.102956.

أدّت الأزمة، بطبيعة الحال، إلى زيادة الطابع غير الرسمي في توفير الكهرباء والتوفيق بين الخدمات التي تقدمها شبكة «مؤسسة كهرباء لبنان» وشبكة المولّدات من القطاع الخاص، لكن الاعتماد على هذا الإمداد الهجين للطاقة اقترن بشعور بالانتقام من امتناع الدولة عن تحمُّل مسؤولياتها. وفي هذا السياق، عندما تمكنت ريما من إعادة ضبط استهلاك الكهرباء الرسميّة في منزلها، ما يوفّر عليها أعباء ماليّة إضافيّة للحكومة، عبّرت ريما عن ذلك بأنّه «انتصار صغير على الدولة».

وفي حين أنَّ الافتقار إلى الحقوق كان مدفوعاً بانقطاع التيار الكهربائي والاضطرار إلى الاعتماد على خدمة المولّدات، فقد ساهمت شبكة مزوّدي الطاقة غير الرسميّة هذه في غرس الشعور بالعجز والتبعيّة، مدفوعاً بالشعور بأنَّ المصدر غير الرسمي للكهرباء والمياه يترك الناس معتمدين بشكل كامل على أهواء «رجال أعمال» غير خاضعين للمساءلة. وفيما أظهر البعض بوضوح العداء تجاه مقدّمي الخدمات هؤلاء؛ بوصفهم «زعران» و«نصابين» وفقاً لأفراد من عائلة فريد، حيث كانوا يحتجّون على تكاليف المعيشة المتصاعدة الناجمة عن الأزمة المالية، لكن في الوقت نفسه، كانوا بحاجة إلى الطاقة وسط انقطاع التيار الكهربائي في معظم الوقت. في المقابل، تختلف النظرة إلى صاحب المولّد في مبنى ريما، فهي تعتبره رجل أعمال يركّز على الربح ومصلحته التجارية فقط، فيما يتمنّى جيرانها له الخير «لإضاءة ظلمتنا، عندما تغيب حكومتنا».

مع أنَّ الافتقار إلى سلطة تنظيمية موثوقة من الدولة والاستجابة الكافية للأزمات هي من الأسباب الرئيسية لزيادة العبء على لجان البنايات، إلا أنَّ دورها كان طموحاً ومركزياً لإدارة الحلول الحالية لسكان المباني. ففي المناطق التي تنظّم فيها السّلطة المحلية (غالباً خارج بيروت الإدارية) - مثل بلدية فرن الشباك حيث يقع مبنى مَيساء - تشغيل المولّدات وتسعير اشتراكاتها، كان لدى السكّان شعوراً أكثر إيجابية ربما بسبب الخدمة الأفضل والشّعور بالإنصاف في التَّعامل مع أصحاب المولّدات.

خامساً. التوصيات

«أشعر بأنني في الحقيقة، بحاجة إلى إعادة خلق ذكريات وتخيّلات اجتماعية، لبثّ الحياة في أجساد السكّان مجدداً ولتخيلهم وتخيل حياتهم في الماضي. لعلّنا نفهم شكل الحياة التي نعيشها اليوم»

رامي، باحث مُشارك

من خلال تحليل النتائج التي توصّلنا إليها والأفكار التي جمعها كُل من الباحثين والباحثات، نقدّم التوصيات التالية المرتبطة بالتداعيات العملية لبحثنا، منظمة وفق الجهات الفاعلة المختلفة والشركاء المحتمَلين والأدوار التي يمكن أن يقوموا بها.

خامساً. أ. السُلطات المحليّة والبلديّات

هنـاك أمثلـة مـن جميـع أنحـاء العالـم[39] لاعتمـاد النمـوذج التعاونـي لإدارة المبانـي (مشـاريع الإسـكان أو المجمّعـات السـكنية) ولكـن فـي معظـم الأحيـان يتـم إنشـاء هـذا النمـوذج وقيادتـه ودعمـه مـن قبـل سـلطة محليـة أو وطنيـة أو جهـة فاعلـة فـي مجـال التنميـة المحليّـة، وتموّلهـا المنظمـات غيـر الحكوميـة الدوليـة أو المؤسسـات الماليّـة الإنمائيّـة. ورغـم أنَّ بعـض الحـالات يقودهـا نشـطاء محليّـون أو منظّمـات مجتمعيّـة، إلا أنَّ هـذه المنظّمـات لا يمكنهـا أن تحافـظ على نفسـها على المـدى الطويـل وتصبـح مسـتقلة. لذلـك، فـإنَّ الدعـم مـن السـلطات المحليـة والبلديـات ضـروري.

وكمـا أظهـر بحثنـا، فـي البلـدات التـي نظّمـت البلديـات فيهـا (وفقـاً لتوصيـة لجنـة الأشـغال العامـة والنقـل والطاقـة والميـاه البرلمانيـة) أسـعار مـزوّدي خدمـة المولّـدات الخاصـة، كان السـكّان أكثـر رِضـى، لأنهـم لـم يكونـوا بحاجـة إلى إدارة مولّـد على مسـتوى المبنـى أو الدّخـول بـأي جـدال أو نـزاع مـع أصحـاب المولّـدات الخاصّـة حـول التسـعير وسـاعات الخدمـة. ويمكـن أن يتجـاوز دور البلديـات فـرض الحـدّ الأقصـى لسـعر خدمـة المولّـد، ليكـون على سـبيل المثـال لا الحصـر: تحديـد المواقـع المثاليـة للمولّـدات، وتنظيـم ومراقبـة الانبعاثـات عبـر فـرض لوائـح بيئيـة أكثـر صرامـة (مثـل تركيـب محـوّلات غـاز العـادم، والفلاتـر، إلـخ).

ومـع أنَّ تنفيـذ القـرارات فـي المناطـق الحضريـة فـي لبنـان لـم يكـن على قـدر كبيـر مـن النجـاح حتـى اليـوم، إلا أنَّ مـن المُفيـد استكشـاف إمكانيـات البلديـات وإمكانيـة قيامهـا بـدور أكبـر نظـراً لمـا رصدنـا مـن نتائـج إيجابيـة لذلـك. بالإضافـة إلى أنَّ هنـاك حاجـة لمزيـدٍ مـن الالتفـات إلى معاييـر الصحـة والسّلامـة للتخفيـف مـن مخاطـر توليـد الطاقـة محليّـاً (فـي الأحيـاء والمبانـي)، كالوقايـة مـن حرائـق المولّـدات وخزّانـات المـازوت المرافقـة لهـا وتخزينهـا بمـا يتناسـب مـع هـذه المعاييـر؛ كمـا التنبّـه إلى متانـة الهيـاكل الحديديّـة لألـواح الطاقـة الشمسـية وطريقـة تركيبهـا وثباتهـا؛ وكذلـك حمايـة المسـاحات المشـتركة التـي غالبـاً مـا تتعـدّى عليهـا هـذه المنشـآت.

أخيـراً، يمكـن للبلديـات، بـل عليهـا، أن تدعـم لجـان المبانـي باعتبارهـا كيانـات تمثّـل مصالـح السـكّان وتسـاعد على تعزيـز جـوّ التعـاون مـن خلال تشـجيع تشـكيلها ودعـم ممارسـاتها كالانتخابـات، وتقديـم الدعـم فيمـا يتعلـق بـأي استفسـارات أو مطالـب قانونيـة أو إداريـة.

39. Beirut Urban Lab, "Turning empty property into affordable housing" (forthcoming), American University of Beirut.

خامساً.ب. السكّان ولجان المباني

في حين لا يوجد نموذج مثالي لإدارة المباني، فإننا نجدُ أن اتّباع نهج مَرن وشامل وشفاف لإدارة المبنى يمكن أن يحقّق نتائج أكثر عدالة واستدامة. والمرونة بالمعنى الذي ظهر في بحثنا، هو «الإدارة بالّتي هي أحسن» والذي اعتُمِدَ هنا لأنه يطمح إلى اتخاذ القرار الأمثل الذي يسعى إلى التوافق والتعاون، ولكنّه عمليّ وممكن في ظلّ الظروف المقيِّدة. ومع ذلك، لا ينبغي النظر إلى هذا النموذج على أنه حلّ وسط يقدّم تنازلات، لأن إحدى نقاط القوّة لجمعيات السكّان المذكورة في الأدبيات[40] هي قدرتها على الاستجابة لاحتياجات السكّان التي يمكن أن تختلف بمرور الوقت والمكان. ولذلك، يوصى باتباع نهج مرن للإدارة، مصمَّم خصيصاً لتلبية احتياجات كل بناية ويتغيّر وفقاً للظروف، بدلاً من نموذج ثابت وصارم.

يمكن دعم عملية صنع القرار الشفافة من خلال توفير الموارد المتعلقة بالإدارة المصممة خصيصاً للجمعيّات مثل لجان البنايات. وينبغي إتاحة هذه الموارد مجاناً وتوفيرها بطريقة يسهل الوصول إليها (بجميع الصيغ وبلغة سهلة تخلو من المصطلحات التقنية). ويمكن أيضاً جعل الجوانب القانونية للّجان في متناول الأشخاص العاديين (أعضاء اللّجان أو باقي السكّان) وتوفيرها لهم لدعم الشفافية وتحقيق العدالة الإجرائية.

ندرك أخيراً، أنَّ المباني هي جزء من نطاق حيوي محلي، ولذلك يوصى بدعم التعاون بين المباني المختلفة في الشارع أو الحيّ الواحد. ويمكن تحقيق ذلك من خلال إنشاء جمعيّات تعاونيّة من المباني المختلفة من خلال ممثّلين عن اللّجان، بهدف تشكيل «لجان الأحياء» على المدى الطويل. يمكن لهذه الجمعيّات التعاونيّة أن تصبح منتديات للضغط على مؤسسات الدولة من أجل تحسين هذه الأحياء، والاستجابة للتغيّرات أو الاحتياجات الناشئة، فضلاً عن تطوير آليات يمكنها دعم السكّان في وجه أصحاب المولّدات الخاصّة.

40. See Auerbach (no. 24) and Zerah (no. 27)

خامساً.ج. المُجتمع المدني

يمكن للمجتمع المدني أن يساعد في دعم لجان المباني، لا سيما في تطوير مجموعة أدوات و/أو منصة موارد لإدارة المباني واللجان الشبيهة بالجمعيات. وكما ذكرنا سابقاً، يجب أن تكون هذه الموارد متاحة وتَعرُض أفضل الممارسات التي تتوافق مع دور الجهات الرسمية، مثل البلديات وقانون تشكيل اللّجان.

ونظراً لأزمة الكهرباء الحالية وفي سياق التخفيف من وطأة تغيّر المناخ، يوصى بتوفير دعم تقني مجاني أو منخفض التكلفة متعلق بالطاقة المتجددة ومصمّم خصيصاً للمباني ولجانها. ويمكن تحقيق ذلك بالتعاون مع معاهد البحث والهندسة. بالإضافة إلى الجانب التقني، يجب أيضاً تضمين فهم الجوانب الاجتماعية والثقافية للمسارات الأهلية والمجتمعية لإنتاج الطاقة والبناء على تلك المعرفة للمساعدة في تحفيز ودعم الحلول الجماعية للطاقة المتجددة المحلية في أي مبادرة للطاقة الأهلية. كما على منظمات المجتمع المدني، حيثما أمكن، أن تبحث دائماً عن الفرص وأن تدعم مالياً مشاريع وتدخلات الطاقة التعاونية أو المجتمعية. ويجب أن ينتقل دعم الجهات المانحة من المبادرات الفردية، إلى تلك التي تزوّد المجتمع بالطاقة المتجددة المشتركة التي تشارك بنشاط مع البلديات والمنظمات المجتمعية.

41. Balkees Abdel-Rida, "Cooperatives, loans and renting out roofs in cities...and solar farms in rural areas", Al-Modon, 02/07/2022. Available at: https://shorturl.at/afLZ6 (Accessed 11 December 2023)

سادساً. مواضيع لأبحاث مستقبلية

إن البحث حول التنظيم الجماعي وإدارة المباني ليس جديد أو فريد من نوعه، ومع ذلك نادراً ما تطرح في لبنان أسئلة مباشرة حول ديناميكيات وإمكانات هذا التنظيم في إطار إدارة محلّية تعاونية. إنَّ البحث الذي أجريناه حتى الآن هو دراسة أولية تجريبية، اقتصرت فيها مدة جمع البيانات على ٣ أشهر. ونظراً للأزمة المالية وأزمة الطاقة الحالية التي تعاني منها البلاد، فإنَّ البيانات والأفكار التي جمعها الباحثون ركّزت بطبيعة الحال على مشاكل الكهرباء، والحلول المختلفة التي اختارتها اللجان المختلفة وسكان المباني وتداعياتها على العدالة، لا سيما العدالة في الوصول إلى مصادر الطاقة.

ومع ذلك، فقد ظهرت جوانب عديدة للجان البنايات التي لم نتمكن من التعمّق فيها، ولكنها رغم ذلك، تطرح أسئلة مهمّة لا تتعلق فقط بإدارة هذه اللجان، ولكن بمسائل أوسع حول القطاع غير الرسمي في المناطق الحضرية (بما في ذلك العمالة غير النظاميّة و/أو العمالة المُهاجِرة). ووجدنا أن هناك حاجة فعليّة إلى مزيدٍ من البحث فيما يتعلق بنماذج الإدارة الموجودة للجان البنايات وعرض الممارسات الأفضل وتحفيز الابتكارات القانونية.

في حالة لبنان، يمكن أن تركّز الدراسات المستقبلية على تاريخ لجان البنايات، خصوصاً عندما تكون المواد الأرشيفية (المستندات، دفاتر المحاسبة، وما إلى ذلك) مُتاحة، إلى جانب السمات التاريخية للبيئة المبنيّة الحضرّية. ويمكن أن يكشف ذلك عن تاريخ حياة المدينة والتاريخ الاجتماعي لمدُن مثل بيروت. ونظراً لسياق وضع الطاقة في لبنان وحالة خدمات البنية التحتية، فمن الضروري إجراء المزيد من الأبحاث حول مزوّدي الطاقة الخاصّة (أصحاب المولّدات) في الأحياء، بما في ذلك رسم خرائط لديناميكيات الطاقة وسياساتهم وممارساتهم، فضلاً عن تأثيرهم على مستوى الأحياء.

أخيراً، لا ينبغي إهمال موضوع العمالة غير النظامية والمُهاجرة في إدارة وحراسة البنايات والممارسات التي تحكم عملهم في لبنان.

مجموعة إيبلا البحثيّة

شباط / فبراير 2024